

تحليل اتجاهات سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه

أ.م.د. محمد علي حميد مجيد

الملخص

بعد انخفاض اسعار النفط المستمر والمتواصل طوال عقد ستينات القرن الماضي، بدأت اسعار النفط بالارتفاع المستمر والمتواصل منذ النصف الاول من عقد سبعينات القرن الماضي حتى نهايته. وهبط السعر في منذ بداية عقد الثمانينات ولم يصل الى المستوى الذي بلغه في عام 1980 الا بعد مضي حوالي ربع قرن من الزمن . فقد بلغ سعر برميل النفط الخام الواحد 2.1 دولارا في عام 1970 وارتفع الى 36 دولارا في عام 1980 ، وهبط السعر 13 دولارا في عام 1986 ، تآرجح السعر بعد العام الاخير بين ارتفاع وانخفاض لكنه لم يصل الى سعر عام 1980 (36 دولارا للبرميل) الا في عام 2004 .

لم يتغير الحال كثيرا في الالفية الجديدة اذ ارتفع السعر الفوري لسلة خامات اوبك بنسبة 383% بين كانون الثاني 2002 وكانون الثاني 2008، لكنه هبط بنسبة 53% بين شهري كانون الاول من العامين 2008 و2009. ارتفع السعر في الاعوام التالية وبلغت نسبة الارتفاع 169% بين شهري كانون الثاني من العامين 2009 و2011. لكن السعر عاود الانخفاض مرة اخرى في الاعوام التالية لعام 2011 وبلغت نسبة الانخفاض حوالي 322% بين الشهر الاول من العام المذكور وبداية عام 2016.

رغم ان ارتفاع اسعار النفط كان متوقعا بعد فترة الانخفاض التي هيمنت على الاسعار لحوالي عقدين من الزمن الا ان حدة التقلبات كانت مفاجأة. وهناك عوامل عديدة اثرت في الاسعار، بعضها الفته السوق منذ القرن الماضي كالتقدم التقني وخفض كثافة استهلاك الطاقة في انتاج السلع، والبعض الاخر اشتد تأثيره في الالفية الجديدة. يشكل البحث محاولة لدراسة العوامل المؤثرة في الاسعار.

Abstract:

After the continued decreasing of oil prices along the decade 1960s, oil prices began to rise continuously since the first half of the decade 1970s to its end. The price has fallen since the beginning of the decade 1980s and did not reach the level watch was in 1980 until about a quarter of a century ago. The price of a barrel of crude oil was \$ 2.1 in 1970 and rose to \$ 36 in 1980, and the price dropped to \$ 13 in 1986. The price after the last year fluctuated between increasing and decreasing but did not reach the 1980 price (\$ 36 a barrel) In 2004..

The situation has not changed much in the new century the spot price of the OPEC basket of raw materials rose by 383% between January 2002 and January 2008, but fell by 53% between the first two months of 2008 and 2009 rose in the following years The increase was 169% between January 2009 and 2011. But the price fell again in

the years following 2011 and the decline was about 322% between the first month of this year and the beginning of 2016.

Although the rise in oil prices was expected after the period of decline that dominated the prices for nearly two decades, but the volatility was unexpected. There are many factors that have affected prices, some of them which are used since the last century, while others increased in the new millennium. The research is an attempt to study the factors affecting prices.

المقدمة

ان اسعار كافة السلع والخدمات تعتمد بالدرجة الاساس على عصري السوق، العرض والطلب وكذلك كلف الانتاج. من نظرية تكلفة الفرصة البديلة، يتضح ان بوسع البلدان تصدير بضاعة بسعر حتى اقل من كلفة انتاجها في مقابل الحصول على سلعة يصعب انتاجها داخل البلد المصدر او استحيل.

قد يستطيع المنتج (البائع) التحكم بسعر البيع او لا يستطيع، الامر يعتمد على هيكل السوق الذي تباع فيه السلعة فاذا كانت سوق منافسة تامة فليس امام البائع سوى قبول السعر السائد في السوق. وبالطبع ان نقيض المنافسة التامة هو سوق الاحتكار التام. يستطيع المحتكر التحكم اما بسعر البيع او بكميته ولن يستطيع التحكم بالاثنين معا. فبوسع المحتكر ان يحدد سعر البيع ويترك للسوق تحديد الكمية المطلوبة من السلعة، او يحدد الكمية التي يرغب بيعها ويترك للسوق تحديد السعر. هناك تناسب طردي بين قدرة المحتكر في التأثير على السعر وحصته في السوق فكلما اتسعت نسبة سيطرة المحتكر على السوق كلما اتسعت قدرته على التأثير على السعر. ان قدرة المحتكر في التحكم في السعر تكمن في التحكم في الانتاج (العرض). بعبارة ثانية ان انخفاض العرض، في حال ثبات الطلب يؤدي الى ارتفاع السعر اما ارتفاع العرض في حال ثبات الطلب فيؤدي الى انخفاض السعر. يمكن ان يرتفع كذلك سعر البيع في حال ارتفاع الاثنان (العرض والطلب) معا ولكن بفارق لصالح الطلب. والعكس صحيح ايضا، اي ينخفض السعر في حال ارتفاع العرض بقدر اكبر من ارتفاع الطلب. تتضاءل قوة المنتج في التحكم في السعر في سوقي المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة بسبب انحسار حصته فيهما قياسا بحصة المحتكر طبعا. تجدر الاشارة هنا على ان سلوك المنتج في سوق احتكار القلة سواء فيما يتعلق بتحديد السعر او كمية الانتاج تتعكس على سلوك وتصرفات المنشآت العاملة الاخرى في نفس السوق. بعبارة ثانية ان اي سلوك و تصرف اي منشأة يترتب عليه ردود افعال من جانب المنشآت الاخرى، فعلى سبيل المثال اذا قامت احدى المنشآت بتقديم خصم لعملائها بهدف زيادة مبيعاتها فسوف يؤثر ذلك على مبيعات الشركات الاخرى ويسفر ذلك بالقطع عن قيام الشركات الاخرى بتخفيض اسعارها بهدف الحفاظ على نصيبها النسبي في السوق. اي ان المنشآت العاملة في سوق احتكار القلة تراقب وتحلل تصرفات وردود افعال المنشآت المنافسة لها، بمعنى ان المنشآت العاملة في سوق احتكار القلة لا تأخذ في الاعتبار فقط تأثير سياستها السعرية والانتاجية على المستهلكين فقط بل على المنشآت المتنافسة معها في السوق ايضا، وتعتبر تلك احدى السمات المميزة لاحتكار القلة والتي يطلق عليها ظاهرة الاعتماد المتبادل Mutual Interdependence. وهناك ما يشبه الاجماع على ان سوق النفط العالمية سوق احتكار قلة.

ان السعر المرتفع لا يصب دائما في مصلحة المنتج (إذا كان الهدف زيادة الارباح)، فكثيرا ما يعتمد الامر كذلك على مرونة الطلب السعرية للسلعة المباعة. فاذا كان الطلب على السلعة مرنا، اي كبير المرونة (المرونة < 1) فان انخفاض السعر يؤدي الى ارتفاع الايراد الكلي. لكن الارباح الكلية انما هي عبارة عن الفرق بين الايراد الكلي والتكاليف الكلية، عليه لكي يمكن معرفة اثر التغير في السعر على الارباح الكلية يجب معرفة الاثر على التكاليف الكلية وكذلك الاثر على الايراد الكلي. فانخفاض السعر يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، اي تزداد الكمية المنتجة من السلعة، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة التكاليف. وبالتالي فان صافي الاثر على الارباح الكلية عند انخفاض السعر في حالة، الطلب المرن، انما يتوقف على حجم الزيادة في الايراد الكلي بالنسبة لحجم الزيادة في التكاليف الكلية. وبالمثل عند ارتفاع الاسعار فان الاثر الخالص على الارباح الكلية يتوقف على حجم الانخفاض في الايراد الكلي بالنسبة لحجم الانخفاض في التكاليف الكلية.

اما إذا كان الطلب على السلعة احادي، متكافئ المرونة، اي ان المرونة $= 1$ ، فان اثر تغير السعر على الارباح أكثر تحديدا، اذ ان تغير السعر لا يترك اثرا على الايراد الكلي لكنه يغير حجم الانتاج وبالتالي التكاليف. فارتفاع السعر يخفض المبيعات (الانتاج) وتتنخفض كذلك التكاليف الكلية وهكذا يرتفع الربح، طالما بقي الايراد الكلي على حاله. اما انخفاض السعر فمن شأنه ان يرفع الكمية المطلوبة اي الكمية المنتجة ويترتب على ذلك ارتفاع التكاليف وهبوط الربح. وبالمثل اذا كانت مرونة الطلب السعرية اقل من 1 اي الطلب غير مرن او قليل المرونة، اذ ان اثر تغير السعر على الارباح الكلية كذلك محددة. فارتفاع السعر يؤدي الى ارتفاع الايراد الكلي والذي يكون مصحوبا بانخفاض الكمية المطلوبة او المنتجة وبالتالي انخفاض التكاليف الكلية مما يعكس على زيادة الارباح الكلية. اما إذا انخفض السعر فان الايراد الكلي سوف ينخفض ويكون ذلك مصحوبا بزيادة الكمية المطلوبة وبالتالي ارتفاع في التكاليف الكلية مما يترتب عليه انخفاض الربح.

عندما يكون الطلب على النفط اعلى من العرض (الامر الذي يدفع بالسعر الى الارتفاع) نظريا، يزداد عرض النفط حتى يلحق بالطلب في نهاية المطاف او يتناقص الطلب وصولا الى النقطة التي يتلاءم فيها مع العرض. لكن هذه التعديلات قد تستغرق سنوات. من هنا نجد ان الطلب على النفط قليل المرونة في الاجل القصير لكنه بيدي مرونة أكبر في الاجل الطويل. ومن اجل هذا فان المحتكر يعمل على تحديد السعر في ذلك الجزء من منحنى الطلب الذي تكون عنده المرونة أصغر من 1 او تساوي 1 ذلك لان رفع السعر يؤدي الى زيادة ارباحه. ويستمر برفع السعر الى ان تصبح المرونة أكبر من واحد وهنا تعظيم ربحه يقتضي ان يقارن بين التغير في الايراد الكلي والتغير في التكاليف الكلية اي عندما يتساوى الايراد الحدي مع التكلفة الحدية ($MC=MR$).

تجدر الاشارة هنا الى ان ضمان استمرارية الطلب على السلعة تلزم المنظم (المنتج) مراعاة، كذلك، اثر الزمن على المرونة، فكثير من السلع لا تظهر مرونة في الاجل القصير لكنها تصبح مرنة في الاجل الطويل.

ان التكاليف الكلية لسلعة النفط لا تقتصر على مجموع الكلف الثابتة والمتغيرة فحسب (كحال معظم السلع)، فالنفط سلعة ناضبة وليست متجددة فكل برميل مصنف ضمن الاحتياطيات يمكن استخراجه في اية لحظة اما المستخرج منه فهو مفقود الى الابد.

أولاً: مشكلة البحث: رغم الاهمية البالغة التي يلعبها النفط بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة الا ان اسعاره ما انفكت تتقلب بين الحين والآخر الامر الذي يعكس سلبا الاقتصاد العالمي.

ثانياً: فرضية البحث: ان محددات اسعار النفط العالمية عديدة وتزداد تشابكا وتعقيدا بمرور الزمن عليه يستند البحث على فرضيتين:

- فرضية النفي: بعض محددات اسعار النفط غير قابلة للتنبؤ.
- الفرضية البديلة: بعض محددات اسعار النفط الاخر قابلة للتنبؤ.

ثالثاً: هدف البحث: يشكل البحث محاولة لتحليل معمق للعوامل المؤثرة في اسعار النفط العالمية وكيفية عملها.

رابعاً: هيكلية البحث: يقع البحث في مبحثين خصص المبحث الأول لتحليل اتجاهات السعر والعوامل المؤثرة فيها في الالفية الثانية في حين خصص المبحث الثاني للألفية الثالثة.

المبحث الأول ويضم:

- سعر النفط قبل تأسيس منظمة أوبك.
- سعر النفط بعد تأسيس منظمة أوبك.
- سعر النفط في الالفية الثانية
- سياسة أوبك.

المبحث الثاني ويضم:

- سعر النفط في الالفية الثالثة
- أسباب ارتفاع سعر النفط
- إضافة الى الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

اتجاهات سعر النفط العالمي في الالفية الثانية

لقد مر سعر النفط العالمي بمحطات عديدة عبر تاريخه الطويل وخضع لمؤثرات كثيرة انعكست على سلوكه واتجاهاته. وعموماً يمكن التمييز بين حقبتين زمنييتين رئيسيتين ميزتا سلوك سعر النفط: الاولى قبل تأسيس منظمة اوبك، الثانية، بعد تأسيس منظمة اوبك.

اولاً: سعر النفط قبل تأسيس منظمة اوبك

منذ بداية القرن الماضي سيطرت الشركات العملاقة متعددة الجنسية على حوالي 190¹ من النفط المنتج في العالم. وتعرف الشركات المعنية كذلك بالشقيقات السبع وهن :

Standard Oil of New jersey, Standard Oil of California(Socal),Royal Shell, Texaco ,
Socony Mobil Oil, British Petroleum , Gulf Oil ² .

¹) Loring Allen: OPEC Oil , Cambridge Masse,1979,pp.62.

²)Ibid.

وتشير ادبيات الغرب الى ان الشركات المذكورة حصلت في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي على امتيازات تؤهلها التنقيب عن النفط واستخراجه ونقله والتجارة فيه وتراوحت مدد الامتيازات بين ستين وسبعين سنة³. اما ادوار الدول النامية ، وفقا للامتيازات المذكورة فقد تباينت من دولة لأخرى ومن حقبة زمنية لأخرى لكن تأثير هذه البلاد في تحديد سعر النفط كان محدودا جدا. في العقد الثاني والثالث من القرن الماضي اقتصر دور هذه البلاد على استلام 4 شلنات من الذهب مقابل كل طن من النفط تستخرجه الشركات⁴.

بعد الحرب العالمية الاولى وجدت الشقيقات السبع في ضعف الدول النامية وقلة حيلتها فرصة لفرض شروط وقيود جديدة عليها من خلال تغيير الامتيازات الى ما هو افضل. فعلى سبيل المثال في عام 1931 ، حينما كان العراق تحت الانتداب البريطاني، قدمت شركة British Petroleum للحكومة العراقية مشروعا يلزم بموجبه شركة Iraq Petroleum Company (حاليا تدعى British Petroleum) وكانت تعمل في الاراضي العراقية آنذاك : دفع مبلغ 400 الف جنيه استرليني سنويا الى العراق بصرف النظر عن كمية النفط التي ترغب الشركة استخراجها من حقول النفط العراقية تحت تهديد ضم محافظة الموصل الى الاراضي التركية⁵.

صلاحيات الامتيازات التي كانت تتمتع بها شركات النفط العاملة في ايران كانت تختلف عن نظيراتها في العراق، اذ كانت تدفع للحكومة الايرانية 4 شلنات من الذهب و 20% من الربح مقابل كل طن نفط تستخرجه الشركات من النفط الايراني ، هذا يعني عوائد ايران من النفط كانت تعتمد على سعر النفط والكمية المنتجة منه، بخلاف عوائد العراق النفطية التي كانت مرتبطة فقط بكمية النفط المنتجة. استمر عمل الشقيقات في البلدان النامية ضمن هكذا شروط حتى نهاية العقد الرابع وبداية العقد الخامس من القرن الماضي، اذ ارغمت الدول النفطية شركات النفط العملاقة العاملة في اراضيها على الرضوخ لمطالبها وقبول شروط اقل صلاحية لها. بدأت فنزويلا الخطوة الاولى، اذ ارغمت الشركات النفطية العملاقة على تقاسم ارباح النفط المستخرج من اراضيها بنسبة النصف. لم يكن امام الشقيقات الا قبول نفس المطالب التي فرضتها عليها دول الخليج العربي في فترة لاحقة (المملكة العربية السعودية في عام 1950، الكويت عام 1951، العراق عام 1952، إيران عام 1954). تجدر الاشارة هنا الى ان شركات النفط رفضت في العامين 1951-1952 دفع ما يسمى 12.5% من الضرائب (Royalty) التي بدأت المملكة العربية السعودية تتقاضاها منذ عام 1949 ، وظلت هذه المشكلة عالقة ولم تحل الا بعد تأسيس منظمة اوبك⁶ .ومنذ هذه الفترة (بداية خمسينيات القرن الماضي) اصبحت الدول المنتجة للنفط تطالب برفع سعر النفط ، اذ ان دخولها لم تعد مرتبطة بكميات النفط المنتجة منه بل بسعر البيع. وهذا يعني ان سعر النفط لم يعد خاضعا لتأثير قوة واحدة بل لقوتين ولكن غير متكافئتين ومتضاربتين المصالح وكلاهما تحاول ثني الاخرى، هما:

- شعوب وحكومات الدول المنتجة للنفط، التي كانت راغبة برفع سعر النفط.
- شركات النفط العملاقة وحكومات البلاد التي تنتسب اليها وباقي الدول المستهلكة (المستوردة) الرئيسية للنفط، والتي كانت ترغب بخفض سعر النفط.

3) A. Sampson: Siedem Siostr, KiW, Warszawa, 1981, pp. 32.

4) H.Y.Frank: Crude Oil Prices in Middle East, Study on Olygopolistic Price Behaviour, London 86. pp.127.

5) J.Danielewski: Organizacje Panstw Eksporterow Ropy Naftowej, Sprawy Miedzynarodowe, 1975. No4. pp.78.

6) A. Kubbahi: OPEC Past and Present Vienna, 1974, pp.24

ان تأثير القوة الاولى (الدول المنتجة) على سعر النفط كان يمكن له ان يكون مجديا فقط من خلال بسط سيادتها على حقولها النفطية (التأميم). لقد حاولت ايران التخلص من التبعية للشركات العملاقة وفرض سيطرتها على حقولها النفطية ، ففي 15 اذار 1951 اعلنت الحكومة الايرانية قرار تأميم حقولها النفطية⁷ . لقد تصدت شركات النفط العملاقة للقرار الايراني، برفع مستوى انتاج النفط من حقول الدول النامية الاخرى في العامين 1951-1952 وهكذا استغنت عن النفط المستخرج من الحقول الايرانية، لم تستطع إيران خرق (الحظر) المفروض عليها من قبل شركات النفط العملاقة الامر الذي ادى الى تراجع إيران عن قرارها في الاعوام التالية. واقدّم العراق على خطوة مماثلة في عام 1958 ولم يكتب لها النجاح ايضا⁸ ان تراجع الدول النفطية (او فشلها او عجزها) عن تأميم حقولها النفطية في تلك الفترة ، يعني انهيار احدي القوتين المؤثرتين على سعر النفط ، لم يبق اذن ما يؤثر على السعر سوى قوة واحدة وهي شركات النفط العملاقة ومن كان يساندها ، من هنا تتضح اسباب تراجع سعر النفط المتواصل طوال فترة خمسينيات وستينيات القرن الماضي . الجدول 1.

الجدول 1 : سعر النفط المعطن في الفترة 1950-1970 (دولار /برميل)

السنة	السعر	السنة	السعر
1950	1.71	1961	1.45
1951	1.71	1962	1.42
1952	1.71	1963	1.40
1953	1.84	1964	1.33
1954	1.93	1965	1.33
1955	1.93	1966	1.33
1956	1.93	1967	1.33
1957	1.86	1968	1.30
1958	1.83	1969	1.28
1959	1.56	1970	2.1
1960	1.50		

المصدر:

J. Dembowski : Swiatowa gospodarka surowcami mineralnymi , PWE , Warszawa 1978, pp. 140.

لكن الصراع بين القوتين لم يتوقف، فرغم ضعف الدول النامية المنتجة للنفط، الا ان تصديها ومقاومتها ووقوفها بوجه شركات النفط وسياستها ظل يتصاعد يوما بعد يوم الامر الذي اضطر الشركات العملاقة الى الرضوخ والاذعان الى بعض مطالب هذه البلاد، ففي عام 1958 وافقت الشقيقات السبع على رفع نسبة دخول البلاد المنتجة من عائدات النفط من 50% الى 65% وبعدها الى 70%، وفي هذا السياق لا بد من ذكر ان الشقيقات

7) H.O Connor, Zmierzch Naftowego Imperium,PWE, Warszawa 1964, pp.352.

8) Ibid.

خفضت في الوقت ذاته سعر برميل النفط من 1.83 دولار عام 1958 الى 1.56 دولار عام 1959 ثم الى 1.50 دولار عام 1960. هذا يعني ان موافقة الشركات العملاقة على رفع دخول الدول المنتجة للنفط كانت شكلية.

تجدر الإشارة هنا الى ان انخفاض سعر النفط تزامن مع ارتفاع الطلب عليه، وارتفاع الطلب يؤدي الى ارتفاع السعر في حال بقي العرض ثابتا، لكن الشركات العملاقة وازنت بين عرض النفط والطلب العالمي عليه من خلال رفع الانتاج في الدول النامية، الامر الذي انعكس على انخفاض حجم احتياطات هذه البلدان، اذ ان العلاقة عكسية بين حجم الانتاج وحجم الاحتياطات فكلما ارتفع الانتاج انخفضت الاحتياطات، شرط عدم اكتشاف حقول جديدة طبعاً، والعكس صحيح ايضاً. فعلى سبيل المثال ارتفع انتاج النفط من دول الخليج العربي من 411 عام 1950 الى 1137 عام 1955 ثم الى 1912 عام 1960 (كافة الارقام بملايين البراميل سنوياً)⁹

ان سياسة السعر المنخفض التي اتبعتها شركات النفط العملاقة ضمننت ارتفاعاً مستمراً للطلب على النفط فقد تحولت معظم بلدان العالم (سيما الدول الصناعية) الى استخدام النفط الرخيص بدل الفحم ومصادر الطاقة الاخرى وهكذا جنت الشركات والدول المستهلكة ارباحاً طائلة من نفط الدول النامية، عكس الدخول التي حصلت عليها البلدان المنتجة. فحسب حسابات استاذ الاقتصاد الامريكى المعروف V. Perlo بلغت عائدات الدول المستهلكة للنفط من النفط المنتج عام 1972 أكثر من خمسة اضعاف ما حصلت عليه الدول المنتجة.

الجدول 2 عائدات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط من انتاج عام 1972 (بمليارات الدولارات)

الدول المنتجة	
15	عائدات الحكومات (ضرائب Royalties)
1	اجور العمال والموظفين المحليين لدى الشركات الاجنبية العاملة في البلد المنتج
1	ارباح مصانع تكرير النفط وشركات بيع المنتجات النفطية
17	المجموع
الدول المستهلكة	
28	ارباح شركات النفط والملاحة
28	عائدات الحكومات (رسوم جمركية ، ضرائب)
18	اجور العاملين في المصانع النفطية
22	دخول شركات التوزيع
96	المجموع

المصدر: J. Danielewski : Organizacja Panstw Eksporterow Ropy Naftowej, Sprawy Miedzynarodowe, PISM, Nr. 4, 1975, pp.78

الجدول 2 يضم (كما ورد سابقاً) عائدات الدول المنتجة والمستهلكة لعام 1972 أي بعد مرور اثني عشر عاماً على تأسيس منظمة اوبك.

ثانياً: سعر النفط بعد تأسيس منظمة اوبك

⁹Ibid.

تعرضت اسعار النفط العالمية لتقلبات عنيفة منذ النصف الاول من سبعينيات القرن الماضي أي بعد ان سيطرت دول اوبك على ثرواتها النفطية¹⁰.

لقد نجحت منظمة اوبك من وقف تدهور اسعار النفط في عام 1970 ومنذ ذلك الحين أي بداية سبعينيات القرن الماضي تحولت المنظمة من منظمة هامشية الى منظمة عالمية، وذلك لسببين: الاول هو ارتفاع عدد الدول الاعضاء فيها من خمس دول عام 1960 (الدول المؤسسة) الى عشرة اعضاء عام 1970. اما السبب الثاني فهو ارتفاع الطلب العالمي الهائل على النفط ، الامر الذي ضاعف اعتماد الدول المستهلكة وفي مقدمتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على نفط اوبك ، ففي عام 1960 بلغ انتاج دول المنظمة الخمس حوالي 7.9 مليون برميل يوميا ، وشكل ذلك في حينه 42.4% من انتاج العالم (عدا الدول الشيوعية) ، في حين ارتفع انتاج الدول العشر الاعضاء عام 1970 الى 23.3 مليون برميل يوميا وشكل ذلك 51.4% من انتاج العالم النفطي¹¹.

لقد ادت سياسة الانتاج والتسعير التي اتبعت منظمة اوبك الى ارتفاع سعر النفط بشكل كبير ومفاجئ في سبعينيات القرن الماضي، الاولى في بداية عام 1974 حين ارتفع سعر برميل النفط الخام الاسمي من 3.1 دولار عام 1973 الى 10.4 دولار عام 1974. اما الثاني فقد حصل عام 1979 حين ارتفع السعر الاسمي لبرميل النفط الخام الواحد من 12.9 دولار عام 1978 الى 29.2 دولار عام 1979.

ثالثا - سعر النفط في الالفية الثانية

أ- اسباب ارتفاع سعر النفط

ان اسباب ارتفاع سعر النفط لم تكن ذات طابع اقتصادي فحسب بل سياسي ايضا. ففي انصف الثاني من ستينيات القرن تأزمت العلاقات الدولية اثر حرب حزيران عام 1967، وفي تشرين الاول عام 1973 اندلعت حرب اخرى بين العرب وإسرائيل. في هذه الاخيرة استعملت اوبك (الدول العربية) النفط كسلاح في المعركة ، اذ امتنع المصدرون العرب عن تصدير النفط الى الدول الداعمة لإسرائيل¹².

لقد بدأت دول اوبك عقد سبعينيات القرن الماضي بتأميم حقولها النفطية، على سبيل المثال ليبيا في عام 1971 ، العراق في عام 1972، وفي هذا السياق يذكر ان في عام 1974 ، اي بعد ارتفاع سعر النفط والتأميم ، ارتفع

¹⁰ (كان تأسيس منظمة اوبك (Organization of the Petroleum Exporting Countries(OPEC)) عام 1960 محاولة لرفع الظلم المتمثل بامتيازات الشقيقات السبع عن كاهل الدول النامية المصدرة للنفط ، ورفع سعر النفط اهم اسباب تأسيس المنظمة. ولم تستطع المنظمة الفتية تحقيق الكثير من اهدافها في الستينيات ، اذ رسمت المنظمة في العقد المذكور سياستها الاستراتيجية ، اما التنفيذ فقد ارجئ الى العقد اللاحق. ¹¹ (الامانة العامة لمنظمة الاقطار المصدرة للبترو ل : سياسات اوبك ازاء انتاج وتسعير النفط ، النفط والتعاون العربي ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني والخمسون ، صيف 1988 ، ص 30.

¹² (في تقديرنا لم يكن قرار حضر تصدير النفط ناضجا، فلم يغير موازين القوى كما اريد له، اذ كان بوسع الدول المستوردة الاستغناء عن نفط العرب (فقد رفعت دول اخرى حتى من داخل منظمة اوبك ، فنزويلا مثلا انتاجها) ولم يكن بوسع الدول العربية الاستغناء عن تصدير النفط ، على الاقل لمدة طويلة، فعلى سبيل المثال المملكة العربية السعودية ، كأكبر منتج ومصدر لنفط اوبك، شكلت عوائد تصدير النفط في حينه حوالي 99% من اجمالي صادراتها. ويبدو ان الحكومات العربية المعنية سرعان ما ادركت هذه الحقيقة ولهذا السبب تراجعت عن قرارها والغت الحضر ، لكن القرارين (الحضر والغاءه) تسببا في اثاره القلق والفوضى في سوق النفط العالمية.

متوسط سعر النفط سيف (واصل) موانئ البلاد الرأسمالية المتقدمة ثلاث مرات عما كان عليه في عام 1973 ، في حين ارتفع متوسط دخول دول اويك اكثر من اربع مرات ¹³ .

الجدول 3 : اسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية في الفترة 1970-2000 (دولار/ برميل)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي* 100=1995	السعر الحقيقي باسعار عام 1995
1970	2.1	23.2	9.1
1972	2.8	26.1	10.9
1974	10.4	31.7	32.8
1976	11.6	38.3	30.3
1978	12.9	44.9	28.6
1980	36.0	53.6	67.2
1982	31.7	62.9	50.4
1984	28.1	69.6	40.4
1986	13.0	75.0	17.3
1988	14.2	80.3	17.7
1990	22.3	87.2	25.6
1992	18.4	93.7	19.6
1994	15.5	97.9	15.8
1996	20.3	101.9	19.6
1998	12.3	105.0	11.7
2000	27.6	107.4	25.7

(* الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية.

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الامين العام السنوي الثاني والثلاثون سنة 2005 ،
الجدول 1-13.

ومن اسباب ارتفاع سعر النفط هو اضطراب اسواق صرف العملات إثر اعلان الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون خفض سعر الدولار مقابل الذهب (مخالفا بذلك احدى قواعد نظام برتن وودز) في 15/8/1971، وفي العام التالي خفض سعر الدولار مرة اخرى وارتفع سعر الذهب من 35 الى 38 دولار للانص الواحد. تغيرت تبعاً لذلك اسعار صرف العملات، اذ ارتفع هامش تذبذب اسعار الصرف من 1% الى 2.25% وفي شباط 1973 خفض سعر صرف الدولار مرة اخرى وفي اذار من العام ذاته غادرت معظم البلدان اللاعبة ادوارا رئيسية في نظام النقد العالمي

13) J.Danielewski : Organizacja Panstw Eksporterow Ropy Naftowej, cit.

نظام الصرف الثابت واتبعت نظام الصرف العائم. لقد كان لهبوط سعر الدولار واضطراب سوق العملات بالغ الاثر على دخول البلدان المصدرة للنفط، فالدولار الامريكي هو العملة الوحيدة التي يسعر بها النفط.

ويجب التأكيد هنا وبقوة ان منظمة اوبك لم تكن لوحدها رغبة برفع سعر النفط ، اذ تزامن ذلك مع مصالح شركات النفط العملاقة ايضا¹⁴. اذ كتفت عمليات البحث والتنقيب عن النفط في النصف الثاني من القرن الماضي ، اي بعد تأسيس منظمة اوبك، واكتشفت حقول نفط على سواحل الاسكا وقدرت احتياطياتها بحوالي 19-20 مليار برميل نفط وفي عام 1967 جهزت الاعمال التحضيرية لإنتاج 1175 برميل نفط يوميا منها ، وفي العام ذاته ابتاعت شركة النفط البريطانية من حكومة الولايات المتحدة الامريكية حق استخراج نفط بقيمة 900 مليون دولار¹⁵. وكذلك اكتشفت احتياطيات نفط في مناطق اخرى من العالم على سبيل المثال في بحر الشمال. ان انتاج النفط من هكذا حقول، يصعب الوصول اليها ، لم يكن مجديا من الناحية الاقتصادية بالأسعار التي كانت سائدة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي (قبل رفع السعر). لم يكن هناك من حل سوى رفع سعر النفط ، فالسعر المرتفع ، بالإضافة الى انه يجعل من نفط بحر الشمال او نفط الاسكا عالي كلفة الانتاج ذا جدوى اقتصادية¹⁶، فمن شأنه كذلك ان :

- أ- تحويل بريطانيا الى دولة منتجة للنفط .
- ب- توفير مخزون نفطي طبيعي لقوات الناتو ، وبذلك لن يستمر اعتمادها على منابع بعيدة ومعروضة للمخاطر .
- ت- يمنح الولايات المتحدة الامريكية ميزة تنافسية جديدة على اعتبار ان منافسيها الصناعيين الرئيسيين ، اليابان و المانيا اكثر اعتمادا على الواردات النفطية.

أ- يجعل الدولار عملة تسعير النفط مما يخلق طلبا على شراء الدولار من الدول المستوردة للنفط الامر الذي يسمح بطباعة المزيد منه .

وهناك حقيقة اخرى في الفترة 1968-1973 بلغ استهلاك الطاقة والنفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على التوالي : 6% و 9% وفي عام 1970 بلغت نسبة استهلاك النفط الى اجمالي استهلاك

14) J. Danielewski : Paliwo w Handlu Miedzynarodowym, PWE, Warszawa 1975 ,pp.100.

15)Ibid.

16) لا بد من الاشارة هنا الى ان هناك من يرى ان حرب تشرين و فك ارتباط الدولار بالذهب وكذلك ارتفاع سعر النفط، كل هذا يندرج ضمن خطة وضعها وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية في سبعينيات القرن الماضي هنري كيسنجر ن اذ يرى الدكتور عبد الحي زلوم ان كيسنجر نشط خطته بالشرق الاوسط من خلال الاعداد لحرب عربية اسرائيلية حدد بنفسه ملامحها تتلوهها خطوة رفع اسعار النفط بشكل غير مسبوق (اربعة اضعاف) ، اما الخطوة التالية في فرض الدولار الامريكي على العالم باعتباره العملة الوحيدة لتجارة النفط ، الامر الذي خلق طلبا هائلا على الدولار ، فحسب نظام بريتون وودز ، على من يريد شراء الذهب ان يملك الدولار ويعد انهيار نظام بريتون وودز اصبح على من يريد شراء النفط ان يملك الدولار ، مما سمح لمطابع العملة الامريكية بمواصلة العمل على طبع ما تشاء من الاوراق النقدية طالما ظل الطلب على النفط مستمرا. وكما هو معلوم ، كان تاثير ارتفاع سعر النفط على البلدان النامية ، سيما الفقيرة منها ، اشد وطأة على سواها ، اذ اضطرت الى الاستدانة من البنوك الامريكية والبريطانية لدفع فاتورة النفط وهكذا وجدت هذه البلدان نفسها في مصادم الديون. فعلى سبيل المثال بلغ مجموع الديون طويلة الاجل على الدول النامية في عام 1970 62 مليار دولار ، وارتفعت الى 480 دولار عام 1980 والى 2000 دولار عام 1996. وتشير بعض المصادر الى ان الاستعدادات الخاصة باعادة تدوير تدفقات الدولارات النفطية الى البنوك الامريكية والبريطانية بدأت منذ بداية عام 1973، أي قبل ارتفاع السعر بحوالي سنة. د. عبد الحي زلوم : راي اليوم عدد 2 / 2017/10. انظر كذلك لنفس المؤلف :حروب البترول الصليبية والقرن الجديد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى 2005 ، ص 67.

الطاقة في العالم 44% ، الفحم الحجري 32% ، الغاز 18% ، الطاقة النووية 6% ، وظل النفط محافظا على نسبته في العام 1980 في حين تغيرت نسب مصادر الطاقة الاخرى واصبحت على التوالي : 29% ، 19% ، 8%¹⁷ . لقد ساهمت دول اوبك في عام 1970 بأكثر من نصف انتاج العالم النفطي وفي عام 1980 رغم ظهور منتجين جدد (مثل المكسيك، النرويج ، الصين، بريطانيا) ، بلغت مساهمة اوبك في الانتاج العالمي حوالي 45%¹⁸ . اما دور الدول الصناعية المتقدمة في انتاج النفط فقد بلغ في العام الاخير 48% في حين بلغت نسبة استهلاكها 82%¹⁹ . لقد شكل هذا التباين سببا في ارتفاع سعر النفط في عام 1974.

يمكن اعتبار الفترة 1974-1978 فترة الاستقرار النسبي لسعر النفط ، على الاقل قياسا بالفترة السابقة واللاحقة ، فقد ارتفع السعر الاسمي لبرميل النفط الخام الواحد بمقدار 2.5 دولار، اذ بلغ السعر 10.4 في عام 1974 وارتفع الى 12.9 دولارا عام 1978 ، هذا يعني ان السعر الاسمي ارتفع بنسبة 24% في الفترة المذكورة. اما السعر الحقيقي (اسعار عام 1995) فقد انخفض بمقدار 4.1 دولار للبرميل الواحد، اي بنسبة 2.5% اذ هبط السعر الحقيقي لبرميل النفط الخام الواحد من 32.8 دولار عام 1974 الى 28.7 دولار عام 1978 . وفي الفترة ذاتها ارتفع مؤشر اسعار التصدير في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بنسبة 40% تقريبا ، اما التضخم الحقيقي لاستيرادات اوبك من دول OECD فكان اعلى بكثير من المؤشر الرسمي لأسعار صادرات تلك المنظمة²⁰ . لكن السعر ارتفع في العامين التاليين كثيرا عن مستوى عام 1978 ، اذ ارتفع سعر برميل النفط الخام الاسمي في عام 1979 الى 29.2 والى 36.0 دولار عام 1980. لقد تزامنت رغبة بلدان منظمة اوبك مع رغبة شركات النفط في رفع السعر الكبير الاول الذي حدث عام 1974، كما ورد سابقا، اذ خدم السعر المرتفع مصالح الطرفين ، اما ارتفاع السعر الكبير الثاني فلم يخدم مصالح الدول المنتجة (اوبك) بل اضرها ، لكنه خدم مصالح شركات النفط والدول المستهلكة. ان اسباب ارتفاع سعر النفط كانت الفوضى المفتعلة ومشاعر الخوف والتوتر والقلق الغير مبرره التي اشاعتها شركات النفط العملاقة والدول المستهلكة للنفط في سوق النفط العالمية. ففي الواقع لم يحصل نقص في امدادات النفط في حينه ولم تقلص بلدان اوبك انتاجها بل على العكس تماما فقد زادت صادرات اوبك في عام 1979 بمقدار مليون برميل يوميا عما كانت عليه في عام 1978 فيما ارتفع الانتاج العالمي بمقدار 2.5 مليون برميل يوميا ، اما الاستهلاك العالمي فقد ارتفع بمقدار 600 الف برميل يوميا في الفترة ذاتها²¹ . من هنا يتضح ان نقص الامدادات ومشاعر الخوف والقلق كانت مصطنعة من قبل شركات النفط والمضاربين بهدف رفع سعر النفط.

ويشير الخبير البولوني البروفيسور آدم كفيازدا الى هذه الحقيقة : لم يسبق الازمة النفطية الثانية²² ارتفاع الطلب الى المستوى الذي يعجز الانتاج عن تغطيته ، ولم تتعرض الامدادات الى نقص حاد ... من الصعب اذن تفسير سلوك المستهلك في تلك الفترة الذي ادى الى ارتفاع سعر النفط) ، لكنه يضيف ان توتر العلاقات بين بلدين منتجين كبيرين للنفط (العراق وايران) وتوقع نشوب حرب بينهما (وهذا ما حصل فعلا) دفع المستهلكين الى توقع

17) M. Nan Nuguema: OPEC Stabilizing Role in the World Oil Market, OPEC Bulletin, 1983, no.1, pp.1.

18) دون ور الدول الشيوعية.

19) OPEC: Facts & Figures 1981, pp.6.

20) الامانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول : سياسات اوبك اواء انتاج وتسعير النفط مصدر سبق ذكره.

21) نفس المصدر السابق

22) القصد ارتفاع سعر النفط الذي نحن بصدده.

انخفاض عرض النفط بشكل كبير في المستقبل²³. هذا يعني ان التوترات السياسية ، التي سبقت الثورة الايرانية وبعدها الحرب العراقية الايرانية غيرت بيئة التوقعات وادت الى زيادة الطلب على النفط لغرض التخزين ، اي انها تداخلت مع عوامل اخرى جعلت مزاج السوق غير منسجم مع اسعار عام 1979. وتجدر الاشارة هنا الى ان الحرب الخليج وتحجيمها لقدرات البلدين الانتاجية والتصديرية لم تؤدي الى زيادة اسعار النفط . لقد اكدت منظمة اوبك في اكثر من محفل ومناسبة انها غير راغبة باحداث (صدمة او ازمة نفطية ، كما وصف ارتفاع السعر)، اذ كانت تخطط لرفع الاسعار تدريجيا من 12.70 دولارا للبرميل في نهاية 1978 الى 14.16 في الربع الثالث من عام 1979 والى 14.54 دولارا للبرميل في الربع الاخير من تك السنة قفزت اسعار السوق الى اكثر من 40 دولارا للبرميل في النصف الثاني من السنة ، وقد حدث هذا في وقت بلغ فيه الانتاج طاقته القصوى. من هنا وجدت دول اوبك من المستحيل ان تبيع نفطها بالأسعار الرسمية بينما المشترون مستعدون بل هم يتوسلون للحصول على النفط بأسعار تبلغ ضعفين او ثلاثة اضعاف ذلك السعر²⁴ .

لقد رفعت منظمة اوبك سعر برميل النفط الخام عام 1979 من 12.9 دولارا الى 28.7 دولارا ثم الى 36 دولارا عام 1980، اما السعر الحقيقي فقد ارتفع من 28.7 دولارا عام 1978 الى 60 دولارا عام 1979 ثم الى 67.2 دولارا عام 1980، وهذا اعلى مستوى يصله برميل النفط طوال القرن الماضي ، الجدول 3.

لا يبدو ان قرار المنظمة بشأن رفع سعر النفط الرسمي كان ناضجا او محسوبا. بعبارة ثانية ان اضطراب سوق النفط الفورية (المفتعل) لا يشكل سببا كافيا لرفع السعر الرسمي، اذ لم يكن وفقا لاستراتيجية المنظمة التي وضعتها في السبعينيات واعلنتها ، فقد خطت المنظمة في حينه لرفع السعر وبشكل تدريجي يحافظ على مصالح الطرفين (المستهلكين والمنتجين). كان يوسع المنظمة ان تستمر ببيع نفطها بالسعر الذي حدده المشترون دون رفع السعر الرسمي (كما فعل منتجون اخرون) ، والانتظار حتى تصل السوق حد (الاشباع) ويعود السعر الى مستوى عام 1978 . لو اتبعت المنظمة هكذا سياسة لما تحملت مسؤولية السعر المرتفع ولوم اللاتمين ولما اضطرت الى خفض السعر الرسمي في الاعوام التي اعقبت عام 1980.

ب- انعكاس السعر المرتفع على سوق النفط العالمية

رفعت منظمة اوبك سعر برميل النفط الخام الاسمي الواحد خلال سبع سنوات اي في الفترة 1973-1980 بنسبة تجاوزت 1061% اذ ارتفع سعر البرميل من 3.1 دولارا عام 1973 الى 36 دولارا عام 1980، اما السعر الحقيقي (بأسعار عام 1995) فقد تجاوز ارتفاعه نسبة 510%، من 11 دولارا عام 1973 الى 67.2 دولارا عام 1980. كما ورد سابقا لم يخدم السعر المرتفع مصالح الدول المنتجة للنفط بل خدم مصالح الدول المستهلكة وشركات النفط العملاقة، ومن نتائج السعر المرتفع ما يأتي:

- 1- شكلت الدول الصناعية في عام 1973 وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency (IEA). واعلنت في تشرين الثاني من عام 1974 كمنظمة مستقلة وتضم في عضويتها 16 دولة صناعية مقرها في باريس هدفها الرئيسي هو التصدي لسياسة اوبك

23) Adam Gwiazda : Detabilizacja Swiatowego Rynku Naftowego. Sprawy Miedzynarodowe ,no.9.1989, ز pp.91.

24) الامانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول : سياسات أوبك إزاء انتاج وتسعير النفط، مصدر سبق ذكره.

- 2- حفز السعر المرتفع الدول الصناعية (بالأخص دول IEA) على انشاء مخزونات نفطية هائلة والتي تقدر (التجارية والاستراتيجية) اليوم ، بيانات عام 2015 بحوالي 8842 مليون برميل نفط²⁵
- 3- حفز السعر المرتفع انتاج النفط في العديد الدول غير الاعضاء في منظمة اوبك (بلدان نامية وكذلك صناعية) اذ ان انتاج النفط من ما يسمى بالحقول الصعبة لم يكن مجديا اقتصاديا في الاسعار التي كانت سائدة في بداية السبعينات . ففي الفترة 1976-1985 ارتفع الانتاج في البلدان النامية غير الاعضاء في منظمة اوبك بنسبة 134% ، اما في النرويج وبريطانيا فقد ارتفع الانتاج في الفترة المذكورة بشكل مذهل اذ بلغ 571%²⁶ .
- 4- لقد اظهر النفط مرونة واضحة في الاجل الطويل ، فقد انخفض الطلب العالمي على النفط بعد ان اتبعت دول OECD (كبير مستهلك للنفط آنذاك) سياسة ترشيد استهلاك النفط . اصف الى ذلك عادت هذه البلدان في الثمانينيات الى استخدام الفحم بدلا عن النفط ، واتبعت كذلك وسائل انتاج جديدة اقل استهلاكا للطاقة ، فعلى سبيل المثال بلغ استهلاك النفط لإنتاج سلعة بقيمة 1000 دولار امريكي (بأسعار عام 1980) في ستينيات القرن الماضي 2.23 برميل في عام 1977 انخفض الى 2.16 برميل وفي عام 1981 هبط الى 1.93 برميل في حين انخفض في عام 1984 الى 1.78 برميل²⁷ . هذا يعني ان استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي قد انخفض بنسبة حوالي 20% .
- 5- ان ارتفاع الانتاج (العرض) الذي تزامن مع انخفاض الطلب على النفط لا بد ان يسفر عن نتيجة محتومة الا وهي تحول سوق النفط العالمية من سوق البائع الى سوق المشتري ، حدث ذلك في نهاية عام 1982 وبداية عام 1983 على ابعده تقدير .
- 6- الاحداث انفة الذكر أدت الى انخفاض سعر النفط فمنذ عام 1982 بدأ سعر النفط بالانخفاض حتى وصل السعر الاسمي الى 13 دولارا للبرميل عام 1986²⁸ ، اما السعر الحقيقي (بأسعار عام 1995) فقد هبط الى 17.3 دولارا . هذا يعني ان السعر الاسمي انخفض بنسبة حوالي 64% عن مستوى عام 1980 ، في حين هبط السعر الحقيقي بنسبة حوالي 74% . ورغم محاولات اوبك الزامية الى رفع السعر الا ان السعر ظل دون مستوى العشرين دولارا حتى عام 1990 .

رابعا- سياسة اوبك

كان بوسع اوبك اتباع احدى سياستين من اجل التأثير على سوق النفط العالمية ورفع السعر هما:

- أ- خفض السعر .
ب- خفض الانتاج (العرض).

بخصوص السياسة الاولى اي خفض السعر، يشير المنطق الاقتصادي الى ان المنتج يستطيع الانتاج في الاجل القصير طالما كان متوسط الايراد (السعر) اعلى من متوسط التكلفة ، والحديث يجري عن التكلفة المتغيرة وليست

²⁵ (اوبك : تقرير الامين العام السنوي الثاني والاربعون ، سنة 2015 ، ص 52 .

²⁶ (الامانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول : سياسات أوبك إزاء انتاج وتسعير النفط، مصدر سبق ذكره.

27) L.R. Brown : State of World 1985, New York 15,235.

²⁸ : تجدر الإشارة هنا الى ان الجدول 3 يضم متوسط الاسعار ، كما تنشرها منظمة اوبك، في الواقع ان الاسعار الفورية مختلفة فعلى سبيل المثال في اب عام 1986 بلغ سعر البيع في لسوق الفورية Spot market 8 دولارات للبرميل.

الكلية ، اذ ان الثابتة اصبحت ماضية ويحملها المنتج سوى انتج ام لم ينتج. وهكذا يتعرض المنتج الى خسارة نسبية اي اقل من التكلفة الثابتة التي لا مناص من تحملها في حال تجاوز سعر البيع متوسط التكلفة المتغيرة لكنه لم يبلغ متوسط التكلفة الكلية اي ان سعر البيع وقع بين منحنيني متوسط التكلفة المتغيرة ومتوسط التكلفة الكلية (AVC و ATC). اما اذا هبط السعر الى دون متوسط التكلفة المتغيرة فهذا يعني ان ايراد المنتج لا يغطي التكلفة الثابتة كلها اي ان الاستمرار بالإنتاج يكلفه تحمل التكلفة الثابتة كلها وشيء من التكلفة المتغيرة ، التوقف عن الانتاج وتحمل التكلفة الثابتة وحدها يحمل المنتج خسارة اقل . كان بوسع دول اوبك خفض السعر الى المستوى الذي يرغب المنتجين الاخرين التوقف عن الانتاج ، ويسمح لدول اوبك وحدها الاستمرار بالإنتاج، لكون استخراج النفط من هذه البلاد (خصوصا دول الخليج العربي) يعد الأدنى على مستوى العالم. وتستطيع هذه البلدان ان تعوض جزئيا خسائرها من انخفاض السعر عن طريق زيادة الانتاج. بعد ازاحة المنتجين المنافسين من السوق يمكن لدول اوبك التفاوض ، ومن موقع القوة ، مع منافسيها والاتفاق على سعر عادل فوق سعر التوازن (ارضية سعر) يلائم كل الاطراف، المنتجين من داخل اوبك وخارجها وكذلك المستهلكين. ارضية السعر تشجع التجارة وفقا لعقود طويلة الاجل Long term Contracts with fixed price هذا النوع من العقود يؤمن للدول المستهلكة كميات النفط التي تحتاج وللدول المنتجة دخول متوقعة دون ان تتعرض لتقلبات عنيفة تفرضها اسعار السوق الفورية Spot market. كذلك لا دور للبراميل الورقية عند اتباع ارضية السعر ، وكذلك يضمحل دور الخزين النفطي الاستراتيجي. ولأن النفط مورد نافذ ، والندرة تتناسب طرديا مع الاستنزاف، يتوقع لسعر النفط ان يرتفع بمرور الزمن .

وهناك راي اخر مفاده ان اتباع هكذا سياسة تسعيرية امر لا يخلو من المخاطر ، اذ يمكن للعديد من المنتجين خارج اوبك التوقف عن انتاج النفط في بلادهم وشراء نفط رخيص، مثل الولايات المتحدة الامريكية والنرويج وبريطانيا . الخ عكس دول اوبك التي يشكل تصدير النفط المصدر الاهم لتمويل موازنتها وبرامجها التنموية . بهذه الطريقة ترتفع اعمار احتياطيات النفط في هذه البلاد.

لكن اوبك لم تتبع هذه السياسة انتهجت السياسة الثانية اي سياسة خفض الانتاج . قبل كل شيء لابد من التأكيد على العلاقة الطردية بين سعر النفط والاستثمار النفطي، فعندما يرتفع السعر تنتعش الاستثمارات في مجالات البحث والتنقيب والتطوير النفطي، اذ يقبل المستثمر تطوير الحقول الصعبة اي التي تتطلب تكاليف رأسمالية وتشغيلية عالية ، كما حدث في حقول بحر الشمال وغيرها اثر موجة ارتفاع الاسعار في السبعينات وبداية الثمانينات. ويحدث العكس عند انخفاض سعر النفط اذ تتراجع الاستثمارات وقد تدخل بعض المشاريع في نطاق عدم الجدوى. ومن المعروف ان الاستثمار في القطاع النفطي طويل الاجل.

وهناك حقيقة اخرى هي اعتماد اقتصاديات دول اوبك الشديد على النفط ، اذ يعد النفط اهم صادرات هذه البلدان فعلى سبيل المثال في عام 1985 شكلت عائدات تصدير النفط اكثر من 98% من عائدات صادرات ليبيا الاجمالية ، العراق 96% ، السعودية 94% ، الكويت 89%²⁹ . هذا يعني لم يكن بوسع، على الاقل كل دول اوبك، ان تتحمل اثر انخفاض سعر النفط وكذلك خفض الانتاج.

ولكن رغم كل ذلك انخفض انتاج اوبك وبشكل كبير فبعد ان تجاوز حجم 30 م. ب /ي في عام 1976 اي اكثر من نصف انتاج العالم في حينه هبط الى حوالي النصف ، 15.9 م ب ي في عام 1984 وشكل ذلك في حينه

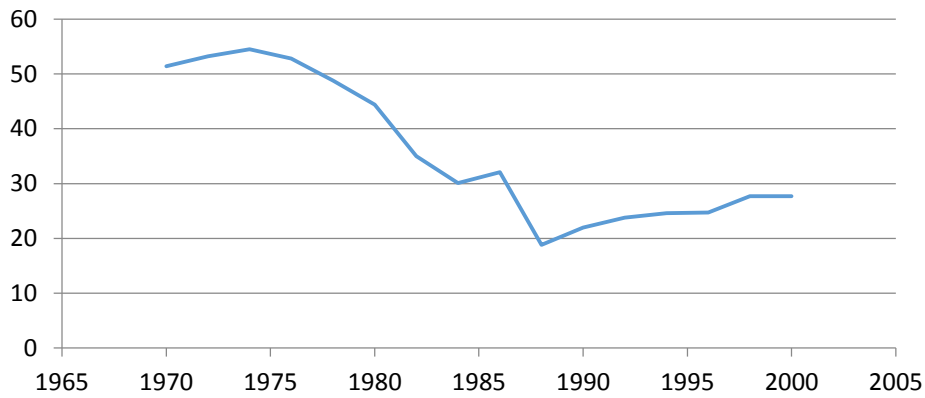
OPEC Annual Statistical Bulletin 2004 tables : 4 & 5.

²⁹ حسابات الباحث استنادا على بيانات :

حوالي 30% من الانتاج العالمي³⁰ ، انظر الشكل 2. تجدر الاشارة هنا الى ان انتاج العالم النفطي منخفض اصلا في تلك الفترة فعلى سبيل المثال هبط انتاج العالمي بمقدار حوالي 5 ملايين برميل يوميا ، اي حوالي 9% خلال 1978-1986³¹ ، هذا وقد ارتفع الانتاج من خارج اوبك. هذا يعني ان انخفاض الطلب العالمي على النفط كان اكثر تأثيرا على السعر من محاولات اوبك . ولا بد من التنويه هنا الى ان الارقام المطلقة لا تعكس الحقائق بشكل دقيق احيانا ، فحسب العديد من المصادر ان اوبك لم تخفض الانتاج بمحض ارادتها ، بل ارغمت على ذلك³² . اصف الى ذلك ان منظمة اوبك انتهجت نظام الحصص ، بغية خفض الانتاج ، لكن معظم بلدانها لم تلتزم بحصصها المقررة .

الشكل ٢

مساهمة اوبك في انتاج النفط العالمي في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ %



المصدر : اعداد الباحث استنادا الى OPEC Annual Statistical Bulletin 2004 table: 13.

لقد عرضت السعودية نوعا جديدا من العقود يسمى netback والذي سرعان ما اتبعه منتجون اخرون . وتكمن اهمية هذا النوع من العقود في تحمل المنتج كافة المخاطر السعرية بصرف النظر عن ماهية النفط المباع خاما كان ام مكررا. وظل السعر دون سقف العشرين دولارا حتى عام 1990 ، اذ ارتفع السعر في العام المذكور الى 22.3 دولارا ، ارتفاع السعر كان بسبب غزو العراق للكويت والقلق الذي صاحبه من انقطاع امدادات النفط في حال نشوب حرب في منطقة الخليج العربي. لكن السعر ما لبث ان عاد الى دون العشرين دولارا ، كذلك بسبب تدخل وكالة الطاقة الدولية في السوق من خلال عمليات السحب من مخزوناتا ، بالإضافة الى زيادة الانتاج في المملكة العربية السعودية.

تأرجح السعر بين 12-20 دولارا حتى نهاية عام 1999 . تجاوز السعر قليلا حاجز العشرين دولارا فقط في عام 1996 حيث بلغ 20.3 دولارا ، بعدها عاد وانخفض وبلغ في عام 1998 مستوى 12.3 دولارا بسبب زيادة

³⁰ حسابات الباحث وفقا لنفس المصدر اعلاه، الجدول 13.

³¹ نفس المصدر السابق.

32)A. Gwiazda : Zmierzch OPEC. Sprawy Miedzynarodowe nr. 10,1988

الانتاج ، اذ طالبت المملكة العربية السعودية في عام 1997 في مؤتمر جاكارتا بزيادة سقف انتاج اوبك بحدود 2.5 مليون برميل يوميا بحجة ان المملكة تعاني من فقدان حصتها في السوق لصالح الدول غير الاعضاء في المنظمة ، وفعلا ارتفع انتاج المنظمة الى المستوى المذكور ، ومع تراجع النشاط الاقتصادي لا سيما في دول المعسكر الاشتراكي السابق التي كانت تعاني مشاكل داخلية آنذاك ، وتورط النمر الاسيوية في ازمة مالية عام 1997 وما نتج عنها من انخفاض الطلب العالمي على النفط انهارت الاسعار الى 12 دولارا عام 1998 . ارتفع السعر في العام التالي ، عام 1999 الى حوالي 18 دولارا للبرميل بعد ان خفضت اوبك انتاجها وكذلك فعل العديد من المنتجين من خارج اوبك مثل المكسيك وروسيا والنرويج ، الامر الذي اسفر عن انحسار فائض الانتاج الذي كان السبب الاساس في هبوط السعر في عام 1998 ، اصف الى ذلك ان خفض الانتاج تزامن كذلك مع ارتفاع الطلب العالمي على النفط بعد ان استعادت دول جنوب شرق اسيا عافيتها من الازمة المالية التي امت بها عام 1997 ، وارتفع الطلب على النفط كذلك في النصف الشمالي من الكرة الارضية بسبب الاجواء الباردة . كل هذا اسفر عن ارتفاع سعر النفط وبلغ حوالي 24 دولارا للبرميل في الربع الاخير من عام 1999 والربع الاول من عام 2000³³. تجدر الملاحظة الى ان الاسعار المذكورة هي اسمية وليست حقيقية، بعبارة ثانية انهيار السعر يظهر أعنف عند التعبير عنه بالأرقام الحقيقية، فعلى سبيل المثال بلغ سعر النفط في عام 1998، بدولارات عام 1995، 11.7 دولارا، اي نفس سعر عام 1973، قبل ارتفاع السعر، وهذا أدنى مستوى يصله السعر في الالفية الثانية، للمزيد الجدول 3.

المبحث الثاني

اتجاهات سعر النفط في الالفية الثالثة

رغم تشابه مسارات أسعار النفط واتجاهاتها في الربع الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي الا ان محددات الأسعار والعوامل المؤثرة فيها متباينة في الحقبين الزمنيين ، اذ تأثرت أسعار النفط بعوامل لم تالفها السوق في القرن الماضي.

اولا- سعر النفط في الالفية الثالثة

اظهر سعر النفط ارتفاعا واضحا منذ بداية العقد الاول من القرن الحالي، اذ ارتفع السعر الاسمي لبرميل النفط الخام في عام 2000 الى 27.6 دولارا، اي بفارق قدره حوالي عشرة دولارات عن سعر عام 1999 البالغ 17.5 دولارا، وحوالي خمسة عشر دولارا عن مستوى سعر عام 1998 البالغ 12.3 دولارا. ان سعر برميل النفط في عام 2000، في حال قورن بأسعار السنوات السابقة، يبدو مرتفعا ويجب ان يخفض، وهذا ما ذهبت اليه منظمة اوبك، لكن الحال ليست كذلك. فالسعر بدولارات عام 1995 اقل حتى من مستوى سعر عام 1974 البالغ 32.8 دولارا. وقطعا ان الاسعار عبر السنوات لا تعد مقياسا يعتد به، اذ ان السعر المطلوب هو السعر الذي يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين فلا السعر المرتفع يعمل على استقرار السوق ولا السعر المنخفض ، فلكلا السعيرين تداعيات وخيمة في الاجل الطويل قد يستفيد من تقلبات السعر هذا الطرف او ذاك لكنها في النهاية لا تخدم مصالح الاقتصاد العالمي. لقد رأت منظمة اوبك رفع امداداتها النفطية لغرض خفض السعر (المرتفع كما رأته) وهكذا اقرت زيادة الانتاج بواقع 1.716 مليون برميل يوميا وقررت اوبك كذلك تبني الية جديدة بهدف تحقيق سعر

³³ حسين عبد الله : مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 26.

لسلة خامات اوبك بحوالي 25 دولارا للبرميل . تقوم هذه الالية على الادارة المستمرة للإمدادات، بحيث يتم تخفيض الانتاج بمقدار 500 الف برميل يوميا في حال انخفاض الاسعار الى اقل من 22 دولارا للبرميل، وزيادة الانتاج بمقدار 500 الف برميل يوميا في حال ارتفاع الاسعار الى ما يزيد عن 28 دولارا للبرميل لمدة 20 يوم عمل متتالي. وفعلا هبطت الاسعار الى 23.1 دولارا في العام التالي ، ولكن يجب التأكيد هنا الى ان هبوط لسعر لم يكن بفعل زيادة انتاج اوبك فحسب بل كذلك بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب احداث الحادي عشر من ايلول عام 2001³⁴ . لكن الاسعار عادت الى الارتفاع وبشكل مستمر منذ عام 2002 ووصل السعر اعلى مستوى له على الاطلاق في عام 2012 ، اذ بلغ السعر الاسمي لبرميل النفط الخام 109.5 دولارا اي 90.1 دولارا بأسعار عام 2000.

ثانيا- اسباب ارتفاع سعر النفط

الواقع ان ارتفاع سعر النفط في الالية الجديدة يذكر بعض الشيء بالارتفاع الذي حصل في سبعينيات القرن الماضي ، اذ جاءت سلسلة الارتفاعات المتعاقبة بعد فترة هبوط الاسعار في عقدي الثمانينات والتسعينات ، واستمر ارتفاع الاسعار لحوالي عقد من الزمن ، اعقب انخفاض حاد في الاسعار استمر ليومنا هذا (نهاية عام 2017) ، لكن اسباب تقلبات الاسعار الحالية تختلف بعض الشيء عن اسباب نظيرتها في الربع الاخير من القرن الماضي. بعبارة ثانية ان محددات سعر النفط في عصرنا الحالي تختلف ، جزئيا ، عن نظيرتها في القرن الماضي.

تعد اساسيات السوق احد اهم العوامل المؤثرة في الاسعار . لقد شهد العالم نموا متواصلا ومستمر في متوسط الطلب العالمي على النفط طوال المدة 2000-2015 ولم ينخفض الطلب (كمتوسط سنوي) سوى في عامي 2008 و 2009 ، اذ ارتفع الطلب العالمي في مدة العقد والنصف المذكورة من 75.9 م.ب/ي الى 92.9 م.ب/ي اي حوالي 17 م.ب/ي او حوالي 23.4%. الواقع ان معظم الزيادة في الطلب جاءت من دول لم تكن قبل ما يقرب من عقد من الزمن مؤثرة على ميزان العرض والطلب العالميين ولا تنافس الدول الاوربية ولا الولايات المتحدة الامريكية : اي الدول النامية وفي مقدمتها الصين ، ففي الفترة المذكورة ارتفع الطلب في مجموعة الدول النامية بمقدار 17.7 م.ب/ي في حين انخفض في الدول المتقدمة بمقدار 1.6 م.ب/ي اي حوالي 3.3% وارتفع في الدول المتحولة بمقدار 0.9 م.ب/ي اي حوالي 20.9%.

الجدول 4 الطلب العالمي على النفط حسب المناطق في 2000-2015 (م.ب.ي)

2015	2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	
46.2	45.8	46.0	47.0	47.6	49.6	49.4	48	47.9	الدول الصناعية
41.5	40.4	37.9	35.5	33.5	30.5	28.3	25.2	23.9	الدول النامية
5.2	5.2	5.1	4.8	4.9	4.8	4.7	4.5	4.6	الدول المتحولة
92.9	91.4	88.9	87.3	86	84.9	82.4	77.7	76.4	العالم

³⁴ العام الذي شهد تفجير مركزي التجارة العالمي في الولايات المتحدة الامريكية.

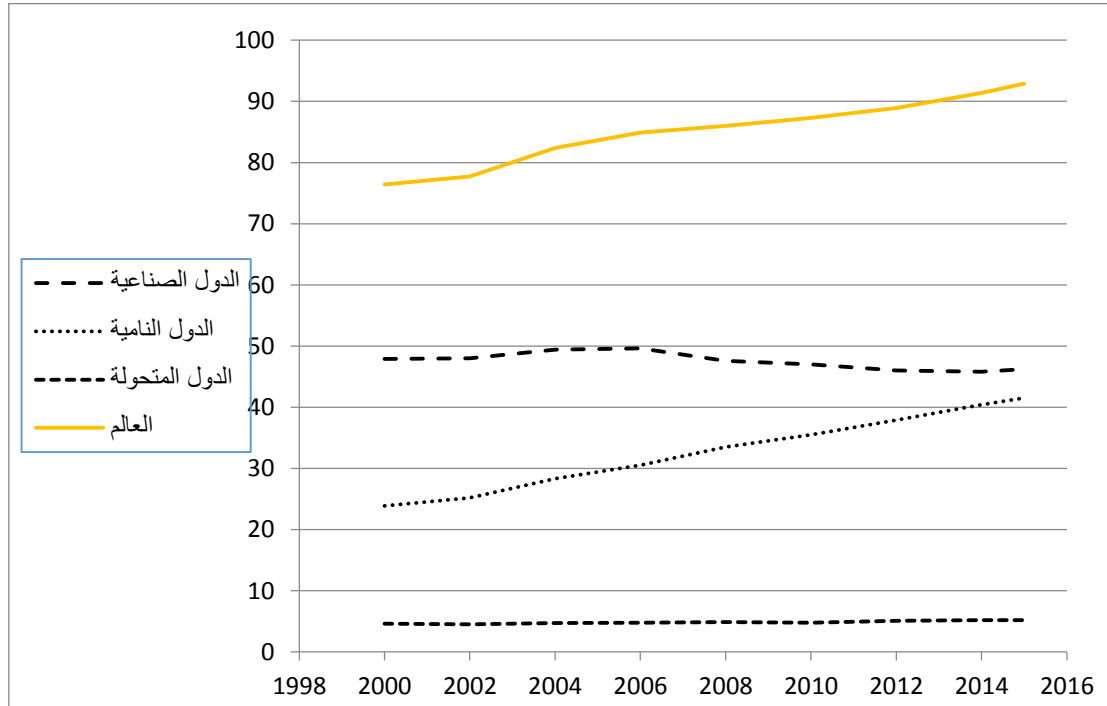
المصدر : اوبك : تقرير الامين العام السنوي الجداول :

6-1 من العدد 31 لسنة 2004.

5-1 من العدد 35 لسنة 2008.

5-1 و 7-1 من الاعداد : 38 و 41 و 42 للسنوات على التوالي : 2011 و 2014 و 2015.

الشكل 2 نمو الطلب العالمي على النفط حسب المجموعات الدولية 2000-2015 (مليون برميل/يوم)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول 4.

ان مرد ارتفاع الطلب في الدول النامية هو بالأساس حركة التنمية الواسعة التي تشهدها بعض البلدان وفي مقدمتها الصين والهند، اذ تلعب معدلات النمو الاقتصادي دوراً رئيساً في التأثير على الطلب على النفط وقد سجلت البلدان النامية (كمجموعة) معدلات نمو اقتصادي عالية طوال الفترة المذكورة. اما انخفاض الطلب في الدول الصناعية فتلك ثمار الخطط المستمرة منذ ارتفاع سعر النفط الاول في سبعينيات القرن الماضي الرامية الى خفض الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة لا سيما من دول اوبك وفي مقدمتها دول الشرق الاوسط ، هذا بالإضافة الى تباطؤ النمو الاقتصادي، على الاقل قياسياً بالمعدلات التي سجلتها الدول النامية ، اضافة الى اتساع استهلاك الغاز الطبيعي ومحاولات احلاله محل النفط . وتشير التوقعات الى استمرار ارتفاع الطلب في الدول النامية وانخفاضه في الدول المتقدمة وسيتجاوز الطلب في الدول النامية نظيره في الدول المتقدمة ابتداء من عام 2020 ، الجدول 1 في الملحق.

لكن اسعار النفط انخفضت وبشكل حاد ، وكما تشير بيانات الجدول 5 هبطت الاسعار (الاسمية والحقيقية) في عام 2001 و 2008 و 2009 ، وقبل فترة قصيرة لم يكن هناك ما يشير الى احتمال هبوط الاسعار اذ كان نمو الطلب قويا، تراجعت معدلات نمو الطلب فقط في العامين 2008 و 2009 على التوالي : -0.6 و -1.6 وعاود الطلب ارتفاعه لكن الاسعار هوت الى اقل

الجدول : 5 الطلب على النفط والانتاج العالميين بملايين البراميل يوميا واسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية في المدة 2000-2015 دولار/برميل

القسم الثالث: الاسعار		القسم الثاني: الانتاج		القسم الاول: الطلب			السنوات
السعر الحقيقي بأسعار 2000	الرقم القياسي* 100=2000	السعر الاسمي	التغير %	الانتاج	التغير %	الطلب	
27.6	100	27.6		65.7	1.6	75.9	2000
22.7	101.8	23.1	(0.69)	65.3	1.6	76.3	2001
23.5	103.4	24.3	(2.5)	63.6	0.9	77.0	2002
26.8	105.1	28.2	5.6	67.2	2.1	79.3	2003
33.5	107.3	36	4.9	70.5	3.8	82.3	2004
46.2	109.5	50.6	1.6	71.6	1.2	83.3	2005
54.6	111.8	61	0.1	71.7	1.3	85.2	2006
60.5	114.3	69.1	(0.3)	71.5	1.4	86.4	2007
81	116.5	94.4	0.4	71.8	0.6 -	85.9	2008
52	117.3	61	(3.9)	68.9	1.6-	84.5	2009
65.3	118.5	77.4	1.1	69.7	2.8	86.9	2010
89.5	120.1	107.5	0.9	70.4	1.3	88.0	2011
90.1	121.5	109.5	3.3	72.8	1.0	88.9	2012
86.1	123	105.9	0.1	72.9	1.4	90.2	2013
77.1	124.7	96.2	0.7	73.3	1.3	91.4	2014
39.3	126	49.5	2.4	75.1	1.7	92.9	**2015

(* الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية

** بيانات تقديرية

المصدر : اوبك : تقرير الامين العام السنوي الجداول : 1-6 من العدد 31 لسنة 2004. 1-5 من العدد 35 لسنة 2008. 1-5 و 1-7 من الاعداد : 38 و 41 و 42 للسنوات على التوالي : 2011 و 2014 و 2015.

القسم الثاني (الانتاج) :

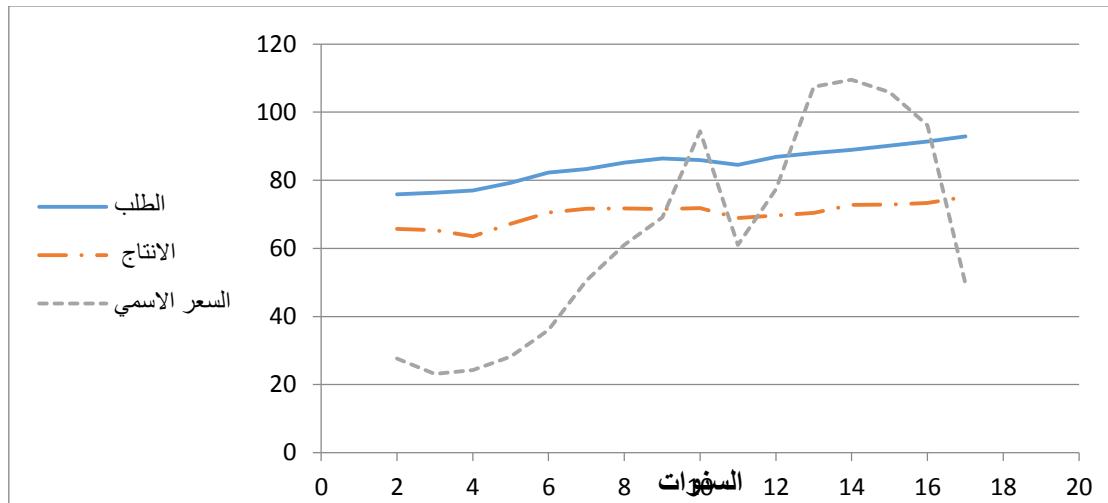
OPEC Annual Statistical Bulletin Editions:

2008 , table 14. 2012 table 3.7 and 2016 table 3.6.

نسب التغير من عمل الباحث

القسم الثالث (الاسعار) : اوبك تقرير الامين العام السنوي الثاني والاربعون لسنة 2015 الجدول 1-10 .

الشكل 3 : الطلب والانتاج العالميين م.ب/ي وكذلك الاسعار الاسمية دولار /برميل في 2000-2015



المصدر : من اعداد الباحث استنادا على بيانات الجدول 5.

من نصف مستواها خلال بضعة اشهر. بيانات الجدول 5 محسوبة على اساس المتوسطات السنوية ، سواء الاسعار او الطلب او الانتاج ، والفرق كبير ، طبعاً، في حال احتسب بشكل شهري او اسبوعي ، فعلى سبيل المثال تباين المعدل الفصلي لأسعار النفط خلال العام 2008 فقد بلغ متوسط الربع الاول حوالي 92.7 دولارا للبرميل ، وارتفع خلال الفصل الثاني بمقدار 25 دولارا للبرميل ليصل الى 117.6 دولارا للبرميل، ثم بدأ المعدل خلال الفصل الثالث بالانخفاض ، بشكل طفيف في بداية الامر اي بنحو 4.1 دولارا للبرميل ليصل الى 113.5 دولارا للبرميل . اما خلال الربع الاخير من العام المذكور فقد شهد السعر انخفاضا كبيرا ليصل الى 52.5 دولارا للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا قدره 61 دولارا للبرميل اي بنسبة 53.7% مقارنة بالفصل الثالث من عام 2008.

لا شك في ان الازمة المالية العالمية في عام 2008 اقلت بضلالها على سوق النفط العالمية ، نظرا لارتباط اقتصاديات العالم بالاقتصاد الامريكي، اذ تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 5% في عام 2007 الى 3% في عام 2008 والى سالب 1.1% في عام 2009³⁵ انخفض على اثر ذلك الطلب على النفط من 1.4% في عام 2007 الى سالب 0.6% في عام 2008 والى سالب 1.6% في عام 2009 وهذا ما يؤكد الارتباط الوثيق بين معدلات النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط. وتباينت مستويات الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية فبينما انخفض الطلب في الدول الصناعية خلال عام 2009 بشكل كبير اي بنحو 1.9 م.ب/ي ارتفع مستواه في الدول النامية بحوالي 0.6 م.ب/ي وانخفض في الدول المتحولة بحوالي 100 الف م.ب/ي³⁶ مقارنة بمستويات عام 2008 الجدول 5.

ومن اجل تدارك الاوضاع الجديدة التي الت اليها سوق النفط العالمية عقدت منظمة اوبك سلسلة من الاجتماعات (الاستثنائية و العادية) في عام 2008 ، تمخض اجتماع ايلول عن خفض الانتاج بمقدار 500 الف م.ب/ي ، والثاني في تشرين الاول خفضت اوبك الانتاج بمقدار 1.5 مليون م.ب/ي ، والثالث في كانون الاول حيث تم

³⁵ (اوبك تقرير الامين العام السنوي السادس والثلاثون لسنة 2009 الفصل الاول.

³⁶ نفس مصادر الجدول 5.

الاتفاق على خفض الانتاج للمرة الثالثة وهذه المرة بمقدار 2.2 ب/ي ليصل بذلك اجمالي التخفيضات التي اقترتها اوبك في العام المذكور الى 4.2 مليون برميل يوميا اعتبارا من شهر كانون الثاني 2009، ويعد ذلك اكبر خفض في الحصص الانتاجية تقره اوبك في عام واحد منذ بدأ العمل بنظام الحصص الانتاجية في عام 1982. ورغم انخفاض متوسط سعر البرميل في عام 2009 بمقدار 33.4 دولارا عن متوسط السعر قبل عام الا ان حركة اسعار المعدلات الفصلية تختلف ، ففي الوقت الذي وصل فيه معدل سعر سلة اوبك الى 42.9 دولارا للبرميل خلال الربع الاول من العام 2009 ، اي منخفضا بمقدار 9.6 دولارا للبرميل مقارنة بالربع الرابع من عام السابق ، ارتفع الى 58.5 دولارا للبرميل خلال الربع الثاني من العام مرتفعا بحدود 15.6 دولارا للبرميل مقارنة بالربع الاول. وشهد الربع الثالث ارتفاعا بواقع 9.2 دولارا للبرميل مقارنة مع الربع الثاني ليصل السعر الى 67.7 دولارا للبرميل. اما بالنسبة الى الربع الرابع فقد ارتفع معدل السعر بواقع 6.6 دولارا للبرميل بالمقارنة مع الربع الثالث ليصل بذلك السعر الى 74.3 دولارا للبرميل³⁷. تجدر الاشارة هنا الى ان الاستهلاك العالمي من النفط سجل هبوطا كبيرا في الربع الاول والثاني من عام 2009 بلغ على التوالي : سالب 3.7% و سالب 2.7%. هذا يعني ان السعر والطلب على النفط سارا باتجاه واحد في الربع الاول وباتجاهين متعاكسين في الربع الثاني من عام 2009 ، انظر كذلك الرسم البياني 3.

وبالعودة الى الخفض الانتاجي ، لاشك في مقدار 4.2 مليون برميل يوميا الذي اقترته منظمة اوبك كبير ويمكن ان يصحح الاختلال في ميزان الطلب والعرض ، لكن دول اوبك لم تلتزم فعليا بقرارها، وهذه مشكلة تعاني منها المنظمة منذ تأسيسها ، كمعظم منظمات الدول النامية الامر الذي قلما يحدث في منظمات الدول المتقدمة ، فالتخفيض الفعلي في انتاج الدول الاعضاء الاحدى عشرة كان بحدود 1.6 مليون برميل يوميا بين ايلول عام 2008 وكانون اول من نفس العام ويعزى الانخفاض بالدرجة الاساس الى انهيار الطلب على نفط اوبك نتيجة لتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي (وقد تحملت السعودية الجزء الاكبر منه) اضافة الى مشاكل الانتاج في نيجيريا آنذاك .وحدث تخفيض آخر في اذار 2009 بحدود 1.9 مليون برميل وهذا يجعل اجمالي خفض انتاج اوبك حوالي 3.5 مليون برميل يوميا اي اقل بمقدار 700 الف برميل يوميا ، لكن الطلب العالمي انخفض في الربع الاول من عام 2009 بأكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا. لا يمكن القول ان اساسيات السوق تعد المحدد الاوحد لسعر النفط.

ومن العوامل المؤثرة الاخرى في سعر النفط : المخزونات النفطية والتي يمكن ان تؤثر بأحد اتجاهين اما ارتفاع الاسعار او انخفاضها وفقا لاختلال توازن المخزون اي الحجم الذي ترغب الدول امتلاكه والذي تمتلكه فعلا. وهناك علاقة عكسية بين حركة المخزون والاسعار. فعلى سبيل المثال ارتفع سعر النفط بشكل كبير بعد غزو العراق الكويت في عام 1990 بسبب المخاوف من غياب النفط العراقي والكويتي من سوق النفط العالمية اثر الحصار الذي فرض على العراق اضافة الى ما يمكن ان تسفر عنه الحرب المرتقبة آنذاك ، لم يكن بصالح الحلفاء حدوث اي اضطراب في السوق العالمية او ارتفاع للسعر قبيل الحرب . لقد ساهم الافراج عن ملايين البراميل يوميا من مخزونات الدول الصناعية الى اعادة السعر الى ما كان عليه قبل الغزو. في عام 2009 ارتفع اجمالي المخزونات العالمية (الاستراتيجية والتجارية) بشكل واضح اذ بلغت في كانون الاول من العام المذكور 6973 مليون برميل ويمثل هذا ارتفاعا بنحو 168 مليون برميل اي بنسبة 2.5% قياسا بالعام السابق. تجدر الاشارة هنا

³⁷ (اوبك تقرير الأمين العام السنوي العدد 35 لسنة 2008 وكذلك العدد 36 لسنة 2009 ، الجزء الاول الفصل الأول من كلا العددين.

الى ان المخزون على متن الناقلات والمخزونات المستقلة المتوفرة قريبا من مراكز الاستهلاك مثل موانئ دول الكاربيي وميناء روتردام وسنغافورة قد تجاوز عند نهاية عام 2008 مستوى 1000 مليون برميل لتصل في نهاية عام 2009 الى 1089 مليون برميل³⁸. لكن رغم ارتفاع مستوى مخزونات النفط بدأت الاسعار بمنحى تصاعدي منذ الربع الثاني من عام 2009 اي بشكل معاكس للعلاقة التقليدية بين الاسعار وحركة المخزون. والحقيقة ان المخزونات النفطية لم تشهد انخفاضا منذ بداية الالفية الثالثة ، بل بالعكس شهدت ارتفاعا . فكما تشير بيانات الجدول 6

الجدول 6 مستويات المخزونات النفطية في 2000-2016 (مليون برميل)

البيان	2000	* 2016	%التغير
الولايات المتحدة الامريكية	1118	1355	21.2
اوربا	927	988	6.6
الهادي	451	453	0.4
اجمالي الدول الصناعية	2496	3017	20.9
بقية دول العالم	1022	3044	197.8
اجمالي المخزون التجاري**	4468	6061	35.6

(* بيانات تقديرية

** لا يشمل المخزون على متن الناقلات

المصدر :اوبك : تقرير الامين العام السنوي الثامن والعشرون لسنة 2001 الجدول 1-17 والثالث والاربعون لسنة 2016 الجدول 1-14

ارتفعت كافة مستويات المخزونات النفطية ، فقط في دول المحيط الهادي بقيت على حالها تقريبا في الفترة 2000-2016. هذا يعني ان مستويات المخزونات النفطية لا تعتبر عاملا ثابتا ومؤثرا في اسعار النفط .

وهناك من يستند في تفسير تقلبات الاسعار على الطاقة الانتاجية الاحتياطية ، (العلاقة عكسية بين الطاقة الانتاجية الاحتياطية واسعار النفط) وحسب مختلف المصادر ان كل الطاقة الانتاجية الاحتياطية موجودة في دول اوبك. وبالعودة الى عقد الثمانينات بلغت الطاقة الانتاجية لدول اوبك 25% وظلت فوق 10% حتى عام 1987 وخلال تلك الفترة انهارت الاسعار وبلغ السعر الاسمي لبرميل النفط الخام 8 دولارات في عام 1986 في السوق الفورية (spot market) . واثر غزو الكويت وبسبب الحظر الذي فرض على العراق وتوقف الانتاج من الدولتين³⁹ هبطت الطاقة الانتاجية الاحتياطية لدول اوبك الى 1.3% ورغم ذلك فقد ظل السعر دون العشرين دولارا للبرميل طوال السنوات الممتدة بين 1991-1999، ارتفعت الاسعار الى حوالي العشرين دولارا فقط في عام 1996، عادت بعدها الى الانخفاض الامر الذي دفع بالمنظمة الى خفض انتاجها بغية امتصاص العرض، نجحت المنظمة في اجرائها اذ ارتفع السعر في عامي 1999 و2000 لكن خفض الانتاج رفع الطاقة الانتاجية

³⁸ نفس المصدر السابق العدد السادس والثلاثون لعام 2009 ، الجزء الاول الفصل الاول.

³⁹ الحقيقة ان انتاج العراق النفطي انخفض بشكل كبير جدا بسبب الحضر الذي فرضته الامم المتحدة، اما انتاج الكويت فقد توقف عمليا اثناء الاحتلال واستمرت مشاكل الانتاج بعد التحرير بسبب مخلفات الحرب.

الاحتياطية ، هذا يعني تزامن ارتفاع فائض الطاقة الانتاجية والاسعار ، التناوب اذا اصبح طرديا. تكرر نفس الحال في عامي 2001-2002 عندما خفضت منظمة اوبك انتاجها لغرض رفع الاسعار التي تراجعت بعد احداث 11 ايلول من عام 2001، ارتفعت الاسعار فعلا لكن الطاقة الانتاجية ارتفعت ايضا. حدث العكس بين عامي 2004-2008 اذ انخفضت الطاقة الانتاجية الاحتياطية وبلغت حوالي 4% في حين ارتفعت الاسعار حوالي 32.4% سنويا في الفترة المذكورة⁴⁰. الواقع من خلال سلوك اسعار النفط والطاقة الانتاجية الاحتياطية لا يمكن القول ان لا علاقة بين الاثنين ، هناك علاقة لكن الامر خاضع لمؤثرات اخرى ، اذ ليس مهما حجم المخزون النفطي بحد ذاته بل غطاءه اي لكم يوم يكفي ، وكما ورد سابقا هناك تباين كبير في استهلاك النفط بين المجموعات الدولية. واطرف الى ذلك العلاقة بين قوة نمو الطلب وسياسة اوبك، فقد تنعكس سياسة خفض الانتاج على الطاقة الانتاجية الاحتياطية (ترفعها) ، هذا يعني ان هذه الطاقة يمكن ان تختفي في حال رفعت المنظمة انتاجها. يختلف الامر في حال كانت دول المنظمة تعمل بطاقات انتاجية عالية وتحفظ بأخرى احتياطية.

ومن العوامل التي ميزت اسباب ارتفاع في الاسعار في الالفية الجديدة عن ما حدث في سبعينيات القرن الماضي هو المضاربات في البورصة ، اذ نمت السوق الورقية بشكل هائل منذ بداية القرن الحالي ، وتشير العديد من المصادر الى ان حجم المتاجرة بالبراميل الورقية (من نفط خام ومنتجات نفطية) يتجاوز حاليا حجم كمية النفط الخام المستهلكة يوميا بثلاثين ضعفا . لقد كانت التجارة في النفط حتى سبعينيات القرن الماضي مقتصرة على شركات النفط والتكرير ، وشراء كل شحنة نفط يتطلب ملايين الدولارات ، اما في عصرنا الحالي فلا تقتصر المتاجرة بالبراميل الورقية على شركات النفط فحسب بل كذلك المصارف وشركات التأمين وتجار الاملاك ومدراء صناديق التقاعد وحتى اي فرد يمتلك بضعة الاف من الدولارات . وتتجاوز صفقات هؤلاء يوميا المليار برميل من النفط الخام والمنتجات النفطية، وهناك صفقات مقايضة وعقود غير رسمية (غير منظمة مباشرة بين البائع والمشتري). كل هؤلاء يأملون بجني ارباح . وتشكل التوقعات المحرك الاساس لأسواق النفط الورقية فعندما يتوقع المضاربون ، ان نمو الطلب العالمي على النفط سيتجاوز ، او تجاوز فعلا، عرض النفط من الدول غير الاعضاء في منظمة اوبك وتعمل دول اوبك بطاقات انتاجية عالية ، فهذا يشجع المضاربين على ابرام المزيد من عقود الشراء الامر الذي يدفع بالأسعار الى الارتفاع اكثر ، ويحدث العكس حينما تشير التوقعات الى تباطؤ الطلب العالمي على النفط وانخفاض الاسعار ، واحتفاظ اوبك بطاقات انتاجية احتياطية عالية، اذ تشتد الرغبة بالتخلص من العقود خشية هبوط الاسعار اكثر في المستقبل .

ومن اسباب ارتفاع الاسعار التي تميزت بها الالفية الجديدة هو الاختناقات في مصافي التكرير ، اذ ان المصافي الموجودة في دول العالم المختلفة لا سيما الولايات المتحدة الامريكية تعمل بطاقتها القصوى وتلقى صعوبة في تلبية الطلب على المشتقات النفطية ، علما بان معظم المصافي معدة لمعالجة النفط الخفيف الذي يحتوي على نسبة قليلة من الكبريت وهذا النوع من النفوط اصبح شحيحا عكس النفط الثقيل الذي اصبح الاكثر توفرا في الاسواق⁴¹ . لم تعد منشآت التكرير قادرة على تلبية حاجة السوق بسبب قدمها اولا و قلة عددها ثانيا ومن الصعب اقامة منشآت جديدة بسبب معارضة منظمات حماية البيئة بسبب اثارها السلبية. اضافة الى الكوارث الطبيعية التي دمرت

⁴⁰ (حساباتنا وفقا لبيانات الجدول 5.

⁴¹ د. كوثر عباس الربيعي : التأثير الامريكي في سوق النفط العالمية ، متوفر في شبكة الانترنت على الرابط الاتي :

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=60414>

الكثير من منشآت التكرير والطاقت الانتاجية مثل اعصار تسونامي وكاترينا. اضافة الى الاختناقات التي شهدتها منافذ التصدير.

وهناك عوامل اخرى تجمعت ساعدت في ارتفاع سعر النفط منها ضعف الدولار الامريكي والاضطرابات الامنية والعسكرية في بعض بلدان اوبك منها نيجيريا والعراق وفنزويلا وازمة الملف النووي الايراني.

لكن اسعار النفط بدأت بالانخفاض منذ النصف الثاني من عام 2014 وبلغ متوسط السعر الفوري لسله خامات اوبك في الربع الرابع من العام المذكور 73.4 دولار/برميل هذا يعني ان برميل النفط الواحد فقد من قيمته 31% بالمقارنة مع سعر الربع الرابع من العام السابق البالغ 106.5 دولارا . واستمر السعر بالانخفاض وبلغ المعدل السنوي لعام 2015 حوالي 49.5 دولارا و 40.7 دولارا لعام 2016 هذا يعني ان برميل النفط الخام الاسمي فقد في العامين 2015 و 2016 ما نسبته على التوالي 53% و 61.5%. تجدر الاشارة هنا الى ان معدلات سعر البيع الشهرية تختلف فعلى سبيل المثال هبط السعر الى 26.5 دولارا في كانون الثاني 2016 (الجدول 2 في الملاحق).

ان من اهم اسباب انخفاض السعر هو ارتفاع العرض نتيجة ارتفاع انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية ، اضافة الى تجاوز بعض دول اوبك حصصها الانتاجية المقررة ، اضافة الى تباطؤ النمو الاقتصادي في اوربا والصين الامر الذي انعكس على تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط. ارتفع انتاج الولايات المتحدة الامريكية من 5.6 م.ب/ي في عام 2011 الى 9.4 م.ب/ي في عام 2015 اي بنسبة 67.8%. لقد تحولت الولايات المتحدة الى ثالث اكبر منتج للنفط في العالم ، بعد السعودية وروسيا الاتحادية، الامر الذي اسفر عن خفض وارداتها من النفط ، مما جعل مصدري النفط الى الولايات المتحدة ، السعودية ، نيجيريا ، الجزائر يبحثون عن اسواق تصديرية جديدة. وارتفع كذلك انتاج النفط في العراق من 2.6 م.ب/ي الى 3.5 م.ب/ي بنسبة 34.6% في الفترة ذاتها⁴².

لكن الغريب هو ان منظمة اوبك لم تقرر خفض انتاجها بل بالعكس قررت المنظمة في اجتماعها في 27 تشرين الثاني 2014 وبضغط من المملكة العربية السعودية عدم خفض الانتاج. وقدر وزير الطاقة والصناعة القطري السابق عبد الله بن حمد العطية فائض السوق بمليوني برميل وان منظمة اوبك طلبت من روسيا خفض الانتاج لكنها رفضت⁴³ . ويؤكد اخرون عكس ما ذهب اليه العطية ويرون ان المبادرة بيد دول اوبك وفي حال خفضت انتاجها بمقدار مليوني برميل يوميا على الاقل ستنبعها روسيا والمكسيك وتخفف انتاجها بمقدار على التوالي 0.5 و 0.3 م.ب/ي⁴⁴ اي ان المجموع سيصبح 2.8 م.ب./ي وهذا كفيلا بامتصاص فائض العرض.

42) OPEC Annual Statistical Bulletin 2016 table, 3.6.

43). انظر : عبد الله بن حمد العطية : اسعار النفط ودور اوبك وسياستها تجاه الاسعار . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ملف ندوة تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة ، الدوحة - 7 تشرين الاول 2015، ص 5.

44) ممدوح سلامة: العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في اسعار النفط الخام ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ملف ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، الدوحة - 7 تشرين الأول 2015 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص.4.

وزير النفط السعودي النعيمي اشار الى ان المملكة العربية السعودية ودول اوبك يدافعون عن حصتهم في السوق) اذا خفضوا انتاجهم فان السعر سوف يرتفع وسوف يستولي الروس والبرازيليون والنفط الصخري للولايات المتحدة على حصة السعودية واوبك⁴⁵. ان تصريح الوزير السعودي لا يعكس الواقع بدقة ، فالبرازيل تحاول جاهدة سد حاجتها المحلية من النفط ، اما روسيا فتنتج حاليا اكثر من 10 م.ب./ي ومن الصعب توقع ارتفاع الانتاج اكثر ، لم يبق سوى النفط الصخري هنا لا بد من الاشارة الى ان سعر النفط المنخفض اسفر عن انخفاض عدد منصات النفط الصخري للولايات المتحدة الامريكية من 1609 منصة في تشرين اول عام 2014 الى 467 منصة ايار عام 2015 هذا يعني ان السعر المنخفض عمل على ابطاء الانتاج. لكن هناك حقائق اخرى منها : اولاً ، تشير التقارير الى ان السعر التعادلي لإنتاج النفط الصخري الامريكي قد انخفض في بعض المنصات من 70-85 دولارا للبرميل الى حوالي 60 دولارا للبرميل⁴⁶ ، هذا يعني ان انتاج النفط الصخري اصبح اكثر مرونة. وهناك امر اخر ان دول الخليج العربي ، كأكبر منتجي اوبك، ذات الكلف الانتاجية المنخفضة لا تزال تعتمد على عائدات تصدير النفط بنسبة 85%-90%⁴⁷ ، وهذا يعكس عدم قدرة هذه البلاد عن التخلي عن تصدير النفط فاذا حاول كل منتج الدفاع عن حصته في السوق فسينتهي الامر الى (غرق) السوق وانهار الاسعار اكثر .ان سياسة خفض الانتاج والتزام المنتجين الاعضاء بحصصهم ومن ثم ارتفاع السعر اكثر واقعية . ولا يبدو ان الدول المستهلكة للنفط ستخسر في حال ارتفاع السعر بل بالعكس تماما فالسعر المرتفع (التوازني) يعمل على استقرار السوق في الاجل الطويل. فقد يريح من جراء السعر المنخفض بعض المستهلكين ولكن لفترة محدودة ، واحداث ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي زاحرة بالتجارب . فللسعر المنخفض تداعيات سيئة وخطرة على الاقتصاد العالمي ، منها : اولاً نزوح الاستثمارات لا سيما في قطاع النفط ، وهذا ما حصل فعلا اذ خفضت شركات النفط السبع الكبرى⁴⁸ 35 مليار دولار من انفاقها لعام 2015. وباعت اصولاً انتاجية بقيمة 150 مليار دولار نتيجة انخفاض اسعر النفط ، ونصحت الحكومة السعودية شركة ارامكو بخفض الاتفاق على الانتاج والاستكشاف بنسبة 25%⁴⁹. ولا بد ان ينعكس هذا في تراجع عرض النفط في المستقبل. السعر المنخفض يحجم عمليات بحث وتطوير مصادر الطاقة الاخرى ، وكذلك يزيد النفط الرخيص من الاستهلاك والتبذير .

هناك من يرى ان تحليل سوق النفط العالمية ، استقرارها او اضطرابها ، ارتفاع الاسعار او انخفاضها ، لا يمكن ان يتم دون ذكر دور الادارة الامريكية. فكل الاحداث الجسام التي شهدتها سوق النفط العالمية ، مثل تأسيس منظمة اوبك وحضر تصدير النفط ابان حرب 1973 وارتفاع الاسعار وكذلك انخفاضها حدثت بعلم مسبق ومباركة الادارات الامريكية المتعاقبة⁵⁰. ان انخفاض اسعر النفط الحالي ، كما يرى مؤيدو هذا الراي ، كان بسبب تواطؤ امريكي سعودي والهدف منه هو الإضرار بالاقتصاديين الروسي والایراني. ويبدو ان التاريخ يعيد نفسه فلا يختلف تبرير وزير النفط السعودي الحالي سياسة بلاده عن تبرير سلفه الشيخ احمد زكي يمانني في منتصف ثمانينيات

⁴⁵ نفس المصدر السابق ص 4 .

⁴⁶ نفس المصدر السابق ص 5 .

47) Mamdouh G. Salmeh: The Changing Oil Fundamentals: Impact on the Global Oil Market & Energy , Security , ECSSR 17, Annual Conference, Abu Dhabi, UAE, November 1-2, 2001.

48) BP, Royal Dutch Shell, Exxon Mobil, Chevron, Total, ENI , Statoil.

⁴⁹ (ممدوح سلامة : العوامل الكامنة مصدر سبق ذكره ص 6-7 .

⁵⁰ (د. عبد الحي زلوم : الطريق الى اوبك .. وهل كانت اوبك (صناعة) امريكية ؟ راي اليوم عدد 2017/9/20 متوفر على الرابط :

<http://www.raialyoum.com/?p=746556> . وهناك سلسلة مقالات في نفس الموضوع في اعداد اخرى من الصحيفة لنفس الكاتب.

انظر كذلك : د. كوثر عباس الربيعي : التأثير الامريكي في .. مصدر سبق ذكره.

القرن الماضي ، حاجة المملكة الى حصة من السوق عندما اغرق السوق بالنفط وانهارت الاسعار الى اقل من عشرة دولارات للبرميل ، واتضح ان السبب الاساس هو تبيد موارد الاتحاد السوفيتي اثر دخوله سباق التسلح مع الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان ومن ثم تعجيل انهياره.

الاستنتاجات :

- 1- ما تزال بلدان اوبك تعتمد على انتاج وتصدير النفط ، اذ شكلت عائدات تصدير النفط في عام 2015 حوالي 58% من عائدات اجمالي الصادرات في الجزائر وبلغت النسبة في الكويت 89% وفي السعودية 79% ، اما في العراق فقد بلغت النسبة في العام المذكور مستوى مذهل ، 99.5% وهذا في منتهى الخطورة.
- 2- يتجه الطلب على النفط في الدول الصناعية نحو الانخفاض، فمن المتوقع ان ينخفض الطلب في هذه البلاد بمقدار 9 م.ب/ي خلال الربع قرن القادم (خلال المدة 2015-2040)
- 3- اصبحت الدول النامية والناهضة مصدر الارتفاع المتواصل في الطلب على النفط ، اذ تشير التوقعات الى ارتفاع الطلب في هذه البلدان بحوالي 25 م.ب/ي بين عامي 2015-2040.
- 4- لن يشهد العالم انخفاضا في الطلب على النفط خلال الربع القرن القادم، بل سيرتفع بأكثر من 16 م.ب/ي.
- 5- شهدت سوق النفط العالمية تقاوم ادوار العديد من منتجي النفط وظهر منتجين جدد، مثل الولايات المتحدة الامريكية بعد الشروع بإنتاج النفط الصخري.
- 6- شهدت اسعار النفط العالمية تقلبات عنيفة في الالفية الجديدة فقد ارتفع متوسط السعر الاسمي لخامات اوبك من 27.6 في عام 2000 الى 109.5 دولارا للبرميل الواحد في عام 2012 ، لكنه انخفض الى اقل من 50 دولارا في عام 2015.
- 7- رغم أهمية اساسيات السوق في التأثير على أسعار النفط الا انها ليست المؤثر الأوحد مؤثرات أخرى ، فقد تقاوم دور البراميل الورقية واصبح تأثيره واضحا على مسار اسعار النفط، فقد تجاوز حجم الصفقات بالنفط الخام والمنتجات النفطية المليار برميل يوميا وهناك عقود مقايضة وصفقات اخرى غير رسمية(غير منظمة مباشرة بين البائع والمشتري).
- 8- لا بد وان تشهد سوق النفط العالمية موجه ارتفاع الاسعار في المستقبل المنظور .

التوصيات

- 1- ينبغي على منتجي النفط كافة تكيف التعاون فيما بينهم من جهة وبين المستهلكين من جهة أخرى من اجل استقرار سوق النفط العالمية.
- 2- من مصلحة طرفي سوق النفط المتاجرة وفقا لعقود طويلة الاجل، هكذا عقود تؤمن للدول المستهلكة كميات النفط التي تحتاج وللدول المصدرة عائدات محددة وغير متقلبة (تبعاً لتقلبات سعر النفط) بالإضافة الى ان هكذا نوع من العقود يعمل على استقرار الأسعار.
- 3- على دول اوبك أعاده النظر في سياساتها الإنتاجية وتسويقية بعد انتقال تركز الطلب على النفط الى مجموعة الدول النامية ، سيما الاسيوية منها، التي اصبحت منفذ رئيسي وهام لتجارة النفط.

4- تعمل معظم دول العالم (بما فيها النامية) على خفض اعتمادها على النفط كمصدر للطاقة واستبداله بمصادر أخرى ن صديقة للبيئة، تستطيع دول أوبك الاستفادة من الطاقة الشمسية لتوفير حاجاتها من الكهرباء وكذلك تشغيل محطات تحلية المياه وكذلك الري ويمكنها كذلك تصدير الطاقة الشمسية الى اوربا. كل هذا يعمل على خفض اعتماد هذه البلدان على النفط، وإطالة اعمار الابار النفطية إضافة الى الآثار البيئية (الإيجابية طبعاً)

المصادر العربية

- 1- الامانة العامة لمنظمة الاقطار المصدرة للبتترول : سياسات اوبك ازاء انتاج وتسعير النفط ، النفط والتعاون العربي ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني والخمسون ، صيف 1988 .
- 2- اوبك : تقرير الامين العام السنوي ، اعداد مختلفة.
- 3- حسين عبد الله : مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000
- 4- عبد الحي زلوم : الطريق الى اوبك .. وهل كانت اوبك (صناعة) امريكية ؟ راي اليوم عدد 2017/9/20 متوفر على الرابط :

<http://www.raialyoum.com/?p=746556>

- 5- عبد الحي زلوم : راي اليوم عدد 2017/10/2 .
- 6- عبد الحي زلوم: حروب البترول الصليبية والقرن الجديد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى 2005 .
- 7- عبد الله بن حمد العطية : اسعار النفط ودور اوبك وسياستها تجاه الاسعار . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ملف ندوة تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة ، الدوحة - 7 تشرين الاول 2015.
- 8- كوثر عباس الربيعي : التأثير الامريكي في سوق النفط العالمية ، متوفر في شبكة الانترنت على الرابط الاتي :

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=60414>

- 9- ممدوح سلامة: العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في اسعار النفط الخام ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ملف ندوة تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة ، الدوحة - 7 تشرين الاول 2015.

المصادر الاجنبية

- 1- BP, Royal Dutch Shell, Exxon Mobil, Chevron, Total, ENI , Statoil
- 2- Brown L.R. : State of World 1985, New York .
- 3- Danielewski J.: Paliwo w Handlu Miedzynarodowym, PWE, Warszawa 1983.

- 4- Danielewski J: Organizacje Panstw Eksporterow Ropy Naftowej, Sprawy Miedzynarodowe, 1975.
- 5- Dembowski J. : Swiatowa gospodarka surowcami mineralnymi , PWE , Warszawa 1978.
- 6- Frank H.Y. : Crude Oil Prices in Middle East, Study on Olygopolistic Price Behaviour, London 1986.
- 7- Gwiazda A.: Zmierzch OPEC. Sprawy Miedzynarodowe nr. 10,1988.
- 8- Gwiazda A. : Detabilizacja Swiatowego Rynku Naftowego. Sprawy Miedzynarodowe no.9. 1989.
- 9- Kubbahi A.: OPEC Past and Present Vienna, 1974.
- 10- Loring Allen: OPEC Oil , Cambridge Masse,1979.
- 11- M.Nan Nuguema: OPEC Stabilizing Role in the World Oil Market, OPEC Bulletin, 1983, no.1.
- 12- Mamdouh G. Salmeh: The Changing Oil Fundamentals: Impact on the Global Oil Market & Energy , Security , ECSSR 17, Annual Conference, Abu Dhabi, UAE, November 1-2 ,200
- 13- O Connor H.:Zmierzch Naftowego Imperium,PWE, Warszawa 1964.
- 14- OPEC Annual Statistical Bulletin different numbers.
- 15- OPEC Facts & Figures 1981.
- 16- Sampson A : Siedem Siostr, KiW, Warszawa 1981

الجدول الملحقة

الجدول 1 : توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لغاية 2040م.ب/ي

2040	2035	2030	2025	2020	
37.3	39.7	42.1	44.3	45.9	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
66.1	62.0	57.4	52.2	46.8	الدول النامية
6.0	6.1	6.0	5.8	5.6	أوراسيا
109.4	107.8	105.5	102.3	98.3	العالم

OPEC: World Oil Outlook 2016 , table 3.2

المصدر:

الجدول 2 : السعر الفوري لسلة خامات اوبك 2011-2016 (دولار/برميل)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
26.5	44.4	104.7	109.3	111.8	92.8	كانون الثاني
28.7	54.1	105.4	112.8	117.5	100.3	شباط

34.7	52.5	104.2	106.4	123.0	109.8	أذار
37.9	57.3	104.3	101.1	118.2	118.1	نيسان
43.2	62.2	105.4	100.7	108.1	109.9	أيار
45.8	60.2	107.9	101.0	94.0	109.0	حزيران
42.7	54.2	105.6	104.5	99.6	111.6	تموز
43.1	45.5	100.8	107.5	109.5	106.3	أب
42.9	44.8	96.0	108.7	110.7	107.6	أيلول
47.9	45.0	85.1	106.7	108.4	106.3	تشرين اول
43.2	40.5	75.6	105.0	106.9	110.1	تشرين ثاني
51.7	33.6	59.5	107.7	106.6	107.3	كانون اول
30.0	50.3	104.7	109.5	117.4	101.0	الربع الأول
42.3	59.9	105.9	100.9	106.8	112.3	الربع الثاني
42.9	48.2	100.8	106.9	106.9	108.5	الربع الثالث
47.6	39.7	73.4	106.5	107.3	107.9	الربع الرابع
40.7	49.5	96.2	105.9	109.5	107.4	المعدل السنوي

المصدر : اوابك تقرير الامين العام السنوي الثالث والاربعون ، سنة 2016، الجدول 1-8.